S/2001/1072

الأمم المتحدة



Distr.: General
13 November 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أود أن أشير إلى البيان الرئاسي المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/PRST/2001/13) الذي مدد فيه مجلس الأمن ولاية فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة ثلاثة أشهر نهائية. وأود أيضا أن أشير إلى رسالة الرئيس، التي مددت بموجبها ولاية الفريق حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (S/2001/951)، وطُلب إلى الفريق أن يقدم، عن طريقي، إضافة لتقريره النهائي.

وأتشرف بأن أحيل إليكم إضافة تقرير الفريق، التي قدمها رئيس الفريق إليَّ. وأكون ممتنا لو تفضلتم بإحاطة أعضاء مجلس الأمن علما بهذا التقرير.

(توقيع) كوفي ع. عنان

151101 151101 01-62999 (A)
0162999

إضافة لتقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

المحتويات

المرفقات

أولا – مقدمة

١ – طلب مجلس الأمن في بيان رئيسه المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/20) إلى الأمين العام إنشاء فريق خبراء معني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية لكي يضطلع بالولاية التالية:

(أ) متابعة التقارير وجمع المعلومات عن كل أنشطة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها الأنشطة التي تنتهك سيادة ذلك البلد؛

(ب) بحث وتحليل الصلات بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار الصراع؛

٢ – وفي رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (S/2001/357)، أحال الأمين العام إلى المجلس تقرير الفريق. وطلب مجلس الأمن في بيان رئيسه المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/PRST/2001/13) إلى الأمين العام تمديد ولاية فريق الخبراء لفترة نهائية مدتها ثلاثة أشهر، يقدم الفريق في نهايتها إضافة لتقريره النهائي تتضمن ما يلي:

(أ) استكمالا للبيانات ذات الصلة وتحليلا للمعلومات الجديدة، بما في ذلك ما وردت الإشارة إليه في خطة العمل التي قدمها الفريق إلى مجلس الأمن؛

(ب) المعلومات ذات الصلة المتعلقة بأنشطة البلدان والعناصر الفاعلة الأخرى، والتي لم تقدم بشأنها من قبل البيانات اللازمة كما ونوعا؛

(ج) ردا يستند، قدر الإمكان، إلى الأدلة الموثقة، على التعليقات والردود التي قدمتها الدول والعناصر الفاعلة الأخرى، والتي ورد ذكرها في تقرير الفريق؛

(د) تقييما للحالة لدى انتهاء فترة تمديد ولاية الفريق، وللاستنتاجات التي توصل إليها، لتقدير ما إذا كان قد أحرز تقدم بشأن المسائل الواقعة في نطاق مسؤولية الفريق.

٣ – وتشكل الفريق الجديد على النحو التالي:

السفير محمود قاسم، (مصر) رئيسا؛

بريغادير جنرال (متقاعد) مجاهد علم (باكستان)؛

مصطفى تال (السنغال)؛

هنري مير (سويسرا)؛

مل هولت (الولايات المتحدة الأمريكية).

٤ – وقدم المساعدة إلى الفريق مستشار تقني هو غيلبرت بارت، وموظفان للشؤون السياسية، ومسؤول إداري وأمين للفريق.

٥ – وبدأ الفريق عمله في نيروبي في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ بعد أن أمضى فترة قصيرة من المشاورات في نيويورك. وقام أعضاء الفريق، معا أو فرادى بسبب ضيق الوقت، بزيارة أنغولا، أوغندا، بلجيكا، بوتسوانا، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، رواندا، زامبيا، زمبابوي، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

٦ – واعتمد الفريق في الحصول على المعلومات واستكمال معلوماته، على الاجتماع مع رؤساء الدول والمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والأطراف صاحبة المصلحة ورجال الأعمال والأكاديميين والصحفيين والأفراد وغيرهم. كما عقد اجتماعات مع الأطراف الوارد

ذكرها في التقرير، من ممثلي الحكومات، والكيانات، وشركات القطاع الخاص والأفراد ممن قدموا ردودا على التقرير.

٧ - وليست للفريق سلطة إجبار شخص على الإدلاء بشهادته، ومن ثم اعتمد على المعلومات المقدمة من الدول والمصادر الأخرى بمحض اختيارها. ولم تبادر جمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي إلى تقديم المعلومات. وقدمت أنغولا المعلومات أخيرا ولكن بعد تأخير طويل. وقد ساهم هذا العامل وكذلك التقييدات التي شكلتها الولاية القصيرة للفريق إلى الحد من قدرته على تقديم إضافة أوفى.

٨ - وقد وضع الفريق في اعتباره طوال مشاوراته وأعماله، التقدم المحرز في عملية السلام الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصدد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في لوساكا في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ (S/1999/815)، وبخاصة الحوار بين الأطراف الكونغولية.

٩ - وقد حاول الفريق جهده معالجة الشكاوى وردود الفعل المترتبة على التقرير ونجح في الالتقاء بمعظم الأطراف. غير أنه لم يكن بإمكانه معالجة هذه المسألة برمتها بسبب ضيق الوقت الشديد.

ثانيا – المنظور التاريخي

١٠ - يود الفريق التأكيد على أن تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية، بصرف النظر عن نظامها السياسي أو السلطة الحاكمة فيها، قد اتسم بالاستغلال المنهجي لمواردها الطبيعية والبشرية. ويكاد يكون هذا الاستغلال قد اعتمد دائما على الاستخدام الوحشي للقوة ووجه لمصلحة القلة ذات البأس. ومع نهب موارد البلد الثمينة وسوء إدارتها، أصبحت وسيلة البقاء على قيد الحياة بالنسبة لغالبية السكان هي اقتصاد غير رسمي رائج قائم على المقايضة والتهريب والتجارة الاحتيالية في السلع الأساسية. وعززت هذه التجارة الصلات القائمة بالفعل على أساس الأصل العرقي أو النسب أو الهياكل الاستعمارية بين مناطق كيفو والدول المجاورة مثل بوروندي ورواندا وكذلك أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وكينيا. ويربط نمط مماثل من التجارة غير الرسمية إقليم كاتانغا بشكل وثيق بكل من زامبيا وأنغولا.

١١ - وكانت النتيجة أن تحول بلد عرف بثروته الطبيعية الجمة إلى واحد من أفقر الدول المثقلة بالديون في أوائل التسعينات. ومنذ بداية تمرد تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو - زائير أبقى الرئيس لوران ديزيريه كابيلا على كثير من ممارسات سابقيه. ومارس سيطرة شخصية على موارد الدولة وتحاشي أي نوع من الشفافية أو المساءلة. والواقع أن مراقبة إدارة المشاريع العامة كانت منعدمة وكانت صفقات منح حقوق الامتياز تتم بشكل عشوائي بغية التوليد السريع للإيرادات اللازمة وتلبية الضرورات السياسية أو المالية الأكثر إلحاحا. وكان هذا هو الوضع حين نشوب الحرب في آب/أغسطس ١٩٩٨.

ثالثا – الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

١٢ - منذ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ ووقف إطلاق النار صامد على خط المواجهة بين الأطراف. وقد بدأت أوغندا بسحب بعض قواها في حين سحبت ناميبيا جميع قواها تقريبا. ويبدو أن فض الاشتباك باتجاه المواقع الدفاعية الجديدة المحددة وفقا لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار قد تم. ورغم ذلك، استمر القتال بشكل متقطع ناقلا الصراع شرقا على طول الحدود مع رواندا وبوروندي وسواحل بحيرة تنجانيكا. ودار رحى القسم الأكبر من القتال بين المجموعات المسلحة الرواندية والبوروندية أو ''القوى السلبية'' وميليشيات ماي ماي الكونغولية من جهة والجيش الوطني الرواندي والجيش

البوروندي وقوات الثوار التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما من جهة أخرى. وتحرك جيش تحرير رواندا الأول الذي يضم عناصر من القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي، عبر كيفوس واجتاز الحدود ليهاجم الجيش الوطني الرواندي الذي صد الهجوم. وقد تركّزت آخر الأنشطة العسكرية على بلدة فيزي في جنوب كيفو بالقرب من بحيرة تنجانيكا. وأفادت تقارير أيضا عن حصول اشتباكات متقطعة بين مقاتلي الماي ماي وقوات مختلفة في المناطق الواقعة شمال شرق المقاطعة الشرقية وشمال كيفو. وأفيد أيضا عن نشوب أعمال قتالية فيما بين مختلف فصائل مجموعات الثوار المدعومة من أوغندا.

١٣ - ودخلت على الخط جهود لتحقيق المصالحة وإعادة الوحدة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠١، عقد في غابورون الاجتماع التحضيري للحوار بين الكونغوليين وهو المفاوضات فيما بين الأحزاب الكونغولية بشأن المرحلة الانتقالية السياسية في فترة ما بعد الصراع. وقد ساد هذا الاجتماع شعور بالرغبة في التوصل إلى حل توفيقي والتعاون وقد تمخض عنه توقيع إعلان تعاون من قبل جميع المشاركين. ومن القضايا العديدة التي التزم المشاركون بالبدء في اتخاذ إجراءات بشأنها هي حماية الموارد الطبيعية من الاستغلال غير المشروع. وكان هذا الحوار نفسه قد بدأ في أديس أبابا في أيلول/سبتمبر؛ وأفيد أن هذه المحادثات التي عُلِقت قبل أوانها، في ما عُزي جزئيا إلى مشاكل في التمويل، ستُستأنف في كانون الأول/ديسمبر في جنوب أفريقيا. وواصلت حكومة كينشاسا سعيها إلى إشراك مجموعات الماي ماي في المفاوضات. وقد أجريت محادثات تهدف إلى بناء الثقة بين الرئيس جوزيف كابيلا ورؤساء الدول الموقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وكبادرة حسن نية تهدف إلى تشجيع القوات الرواندية على الانسحاب، أعلن الرئيس كابيلا أن الجنود الـ ٣٠٠٠ الموجودين في مقاطعة كاتانغا والذين جرى التعريف عنهم بأنهم ينتمون إلى القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي، سيجردون من السلاح ويسرحون تحت إشراف الأمم المتحدة.

١٤ - أما فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية، فإن زمبابوي هي أكثر الحلفاء نشاطا في هذا المجال. ولا يزال العديد من مشاريعها المشتركة في طور النمو ويرجّح أن تقف هذه المشاريع على قدميها بمساعدة من رساميل المستثمرين الأجانب التي هي أحوج ما تكون إليها. وفي حين أن العديد من المستثمرين هم من الشركات الأجنبية، يبدو أيضا أن زمبابوي تنظر في التخفيف من نشاط جيشها في هذه الأنشطة التجارية وزيادة إشراك الوزارات الحكومية. أما فيما يتعلق بالقوى غير المدعوة، فقد سمحت لها الشبكات التجارية التي أقامها قادة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بمواصلة أنشطة الاستغلال رغم سحب عدد كبير من الجنود. وواصل الجيش الوطني الرواندي جني وتحويل الأرباح المتأتية من تجارة الموارد الطبيعية من خلال آلية داخلية متطورة.

رابعا - استغلال الموارد الطبيعية

١٥ - أكدت التحقيقات التي أجراها فريق الخبراء والتي ركزت على ما إذا طرأت تغييرات في الاتجاهات منذ صدور التقرير، استمرار الاستغلال. ويقوم بعمليات الاستغلال هذه العديد من الدول والجهات الفاعلة بخلاف الدول من بينها قوات الثوار والمجموعات المسلحة ويضطلع بها تحت ستار ذرائع مختلفة بغية إخفاء الطابع الحقيقي لهذه الأنشطة. وفي حين يجري القيام ببعض هذه الأنشطة تحت مظلة المشاريع المشتركة، تضطلع بالأنشطة الأخرى سلطة الأمر الواقع في المنطقة التي تدعي ممارسة نفس سلطة ومسؤوليات الحكومة الشرعية. وثمة أنشطة أخرى تتخذ أشكالا مختلفة سيجري التركيز عليها لاحقا. وقصر الفريق ، بسبب ولايته، نطاق دراسته على الموارد المادية المحددة على الكولتان والذهب

والنحاس والكوبلت والماس والأخشاب لأنها تعطي أفضل صورة عن الأنماط الحالية المتبعة في الاستغلال. وسمح أيضا للجنة اختيار هذه الموارد بالوقوف على بعض ردود الفعل الواردة في التقرير.

١٦ - ويود الفريق أيضا أن يشدد على جانب آخر هام للغاية من جوانب الاستغلال التي لم تول سابقا أهمية كافية لها. ويتصل هذا الأمر باستغلال الموارد البشرية من جانب جميع الأطراف في الصراع وهي ظاهرة تفوق بخطورتها إلى حد بعيد استغلال الموارد المادية. وقد نجمت عن هذا الشكل من الاستغلال انتهاكات فادحة ومنهجية لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الكونغولي. فالموارد البشرية هي أهم ثروة للدولة ويشعر فريق الخبراء بقوة بضرورة إعادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على هذه الحالة تمهيدا لاتخاذ إجراء عاجلة.

الكولتان (كولومبو - تنتالايت)

١٧ - يوجد هذا المعدن الخام الذي يشكل موصلا ممتازا، في جميع أنحاء المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعدما أدت زيادة الطلب على الكولتان من جانب صناعات التكنولوجيا المتطورة والاتصالات والصناعات الجوية إلى رفع أسعاره على نحو قياسي تجاوز ٣٠٠ دولار للرطل الواحد في عام ٢٠٠٠، هبطت هذه الأسعار خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠١ لتستقر على السعر الحالي الذي يراوح بين ٢٠ و ٣٠ دولارا للرطل. وتزامن تقلب الأسعار هذا الذي يعزى إلى زيادة في الإنتاج العالمي لا سيما في استراليا - وإلى انخفاض الطلب، مع نشر تقرير الفريق. وأفاد بعض الروايات أن هذا الانخفاض يعزى بجزء منه إلى رغبة المصنعين في أن ينأوا بأنفسهم عما بات يعرف، في أعقاب صدور التقرير، بـ "تنتالوم الدم".

١٨ - وترتب على تقلب هذه الأسعار فضلا عن تقرير الفريق عدد من الآثار في تجارة الكولتان في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستجابة لتوصيات التقرير عُرض على مجلس النواب الأمريكي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مشروع قرار يحظر مؤقتا استيراد الكولتان من بلدان محددة متورطة في الصراع داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقامت بعض الشركات الأمريكية التي تجهز وتستخدم التنتالوم مثل شركة كيميت و كابوت بإلغاء طلبيات من الكولتان مصدرها تلك المنطقة. وأكد فريق الخبراء أيضا أن شركة سوجيم البلجيكية وهي شركة تابعة لمجموعة اتحاد المناجم (يوميكور) التي ورد ذكرها في التقرير، قد أنهت شراكتها مع موردها من الكولتان، شركة MDM، ببوكافو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وتجدر الإشارة إلى أن سوجيم قد أنشئت وكانت تعمل في هذه المنطقة قبل اندلاع الأعمال العدائية بوقت طويل.

١٩ - وأدت أيضا جميع هذه العوامل إلى تغيير في خطط الجيش الرواندي. فقد اختير المتعاملون الكونغوليون كشركاء للاهتمام بتجارة الكولتان. وبالإضافة إلى ذلك أعاد الروانديون بعض مكاتبهم التي كانت تعمل في بوكافو وغوما إلى بلدتي سيانغوغو وجسيني الحدوديتين الرونديتين. كما أدى انخفاض أسعار الكولتان إلى انخفاض حاد في إيرادات مجموعات الثوار الكونغولية مثل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. وتلقى فريق الخبراء على سبيل المثال تقارير تفيد أن مكتبا واحدا فقط من مكاتب الشراء الستة المتبقية قد تمكن من دفع خوّته للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. ونتيجة لذلك لجأت مجموعة الثوار هذه إلى وسائل أخرى لجباية الإيرادات. فمسؤولو التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، يطالبون حاليا التجار المحليين بضرائب مرتفعة بمفعول رجعي كما فرضوا تعريفات جمركية أعلى بكثير. حتى أن التجمع الكونغولي من

أجل الديمقراطية - غوما الذي دفع به النقص في الأموال إلى حد اليأس، شرع في فرض رسوم جمركية على مواد الإغاثة التي تقدمها المنظمات الإنسانية.

٢٠ - وأعيد أيضا رسم شبكات النقل منذ صدور التقرير. فقد أوقفت سابينا نقل جميع شحنات الكولتان من كيغالي. وتقوم بدلا منها حاليا شركة الشحن الهولندية إير مارتينير بشحن الكولتان من كيغالي مرتين في الأسبوع إلى أمستردام. ويعتقد أيضا أن شركة الشحن الأوغندية داس إير تقوم حاليا بشحن الكولتان من بوكافو وغوما إلى أوروبا عبر كيغالي. وأفيد أيضا عن قيام شركات جوية من جنوب أفريقيا بشحن الكولتان إما مباشرة من منطقة كيفو أو عبر كيغالي إلى جنوب أفريقيا. وأبلغت شركة إنترفريت للشحن فريق الخبراء بأنها توقفت عن نقل الكولتان اعتبارا من أيار/مايو ٢٠٠١. وأنترفريت هي الشركة التي قامت قبل اندلاع الصراع بشراء نسبة ٨٠ في المائة من شركة شرق أفريقيا للشحن بانلبينا. ورغم أن بانلبينا لا تملك حاليا سوى ٢٠ في المائة فقط من الأسهم فقد واصلت إنترفريت مع ذلك استعمال وثائق النقل الخاصة بشركة بانلبينا. ونتيجة لذلك أشار تقرير فريق الخبراء إلى بانلبينا بصفتها الشركة المسيرة لعمليات شركة إنترفريت.

٢١ - وبينما تغيرت بعض أنماط وطرق نقل الكولتان، فقد ظلت الأخرى ثابتة دون تغيير. وتبقى كيغالي المخرج الرئيسي للكولتان القادم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين يظل ميناء أوستندي وأنتويرب في بلجيكا مدخليه الرئيسيين إلى أوروبا. وفيما يتعلق بنقل الكولتان عن طريق البحر وهي الطريقة الأبخس ثمنا، لا تزال الشركة الفرنسية SDV-TRANSINTRA تنقل الكولتان من كيغالي إلى مومباسا ودار السلام، حيث يتم شحنه من هناك بواسطة شركة فرنسية أخرى تدعى Safmarine، ميناءي أنتويرب وأوستندي.

٢٢ - وقد علم الفريق أن كمية كبيرة من الكولتان تنقل إلى هامبورغ في ألمانيا من ميناءي أوستندي وأنتويرب. بيد أنه علم من مصادر موثوقة أن هذا الكولتان يُنقل بعدئذ إلى معمل المعالجة في أولبا تانتالوم بكازاخستان. ووفقا لاتفاق وقع عام ١٩٩٧ بين الشركة السويسرية Finconcord ومعمل أولبا، قامت Finconcord بتسويق الكولتان المعالج لدى زبنائها في أوروبا والولايات المتحدة، واليابان. ونظرا لعدم تسديد Finconcord ضرائبها، وللتحقيق الذي أجرته الشرطة في كازاخستان نتيجة لذلك، حلّت شركة Finming، التي يقودها نفس الشخص، محل Finconcord، بوصفها وكيل أولبا لتسويق الكولتان. ويود الفريق أن يسجل أنه رغم اتصاله بحكومة كازاخستان للتحقق من المعلومات المتعلقة بنقل الكولتان، فإنه لم يتلق ردا من الجانب الكازاخستاني.

٢٣ - وفي ردها على بعض الشكاوى المقدمة فيما يتعلق بإحالات تقرير الفريق إلى الكولتان، ادّعت حكومة رواندا أن أرقام إنتاجها من الكولتان تماثل أرقام إجمالي صادراتها، المدعومة بشهادات المصدر. بيد أن الفريق لم يستطع التوفيق بين هذه الإحصاءات. كما أكدت الحكومة الرواندية أن التناقض بين أرقام إنتاج الكولتان وصادراته المسجلة يساوي مبلغ الرسوم الطنية الناجمة عن إعادة معالجة قراضة الركاز المتراكمة. وقد أُبلغ الفريق أن هذه الكميات من الكولتان ذي النوعية الدنيا نسبيا، والذي يُعرف بالإنتاج ''الثانوي'' مسجلة في الإحصاءات المتعلقة بالصادرات، لا في إحصاءات الإنتاج. كما ادعت الحكومة الرواندية استيراد الكولتان للاستفادة من فائض قدرة مرافق المعالجة الرواندية، بيد أنها لم تستطع أن تعين بالضبط الإحصاءات التي تعكس تلك الكميات. و لم تقدم شهادات المنشأ للاستعراض. وعلاوة على ذلك، لم تكن البيانات الإجمالية المقدمة من حكومة رواندا فيما يتعلق بإنتاج الكولتان وصادراته متسقة، بما في ذلك بيانات المصرف الوطني لرواندا بشأن كمية وقيمة

صادرات الكولتان سنويا. ومع ذلك، فإن الاتجاه العام الذي دلت عليه الإحصاءات هو أن صادرات رواندا من الكولتان تضاعفت ثلاث مرات تقريبا فيما بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٠.

٢٤ - كما أنكرت حكومة جمهورية تترانيا المتحدة وسلطة موانئ تترانيا إنكارا شديدا أن يكون الكولتان القادم من جمهورية الكونغو الديمقراطية قد صُدّر من ميناء دار السلام. بيد أن بحوزة الفريق معلومات موثوقة تدل على أن الأمر ليس كذلك. فعلى سبيل المثال، يحيل الفريق إلى شحنة حاوية واحدة من الكولتان غادرت ميناء دار السلام يوم ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠١ على متن سفينة تابعة لشركة Safmarine، تسمى Karinas صوب هامبورغ، عن طريق ميناء أنتويرب، بلجيكا.

٢٥ - ويجري إنتاج النيوبيوم (كولومبيوم) وهو أحد العناصر المكونة للكولتان من قِبَل الشركة الكونغولية SOMIKIVU في منطقة شمال غرب غوما، الخاضعة لسيطرة الجماعة المتمردة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. وقد وردت الإشارة في التقرير للفريق إلى أن حكومة ألمانيا قدمت قرضا تفضيليا بقيمة ٠٠٠ ٥٠٠ مارك ألماني إلى كارل هانز ألبيرز، وهو مواطن ألماني يتولى مسؤولية المدير الإداري لشركة SOMIKIVU، وذلك بهدف توسيع قدرات الشركة. وأوضحت حكومة ألمانيا لاحقا المعلومات المتعلقة بهذه الأموال مشيرة إلى أنه تمثل ''مدفوعات ناتجة عن ضمانة اتحادية للاستثمار الأصلي للشركة المساهمة المسجلة في ألمانيا وهي الشركة المحدودة للتعدين الكهربائي بنورنبرغ''. وقد سُلم المبلغ في الثمانينات و ''كان يتعين تعويض الشركة المستثمرة في مستهل التسعينات عن الخسائر الاقتصادية التي تعرضت لها بسبب الحروب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية''. وأكدت حكومة ألمانيا أنها لا تتيح ''تدابير ترويج التجارة'' لشركة SOMIKIVU أو لأي شركة أخرى ورد ذكرها في التقرير.

الذهب

٢٦ - يمكن العثور على رواسب الذهب في المنطقتين الشمالية الشرقية والشرقية بإقليمي كيفو ومانيما وإيتوري. وخلال الأيام الأخيرة من عهد موبوتو، كان الذهب هو المعدن الوحيد الذي يشهد زيادات في المبيعات. وفي إثر محاولة أولى لنقل مناجم الذهب للقطاع الخاص عن طريق مشاريع اقتصادية مشتركة، توقف التعدين الصناعي للذهب تقريبا نتيجة للحرب الأهلية التي نشبت في عام ١٩٩٦. ومع ذلك، فقد تواصل التعدين التقليدي للذهب على نطاق واسع ولا يزال مستمرا إلى هذا اليوم.

٢٧ - ويلقي تقرير الفريق الضوء على أنشطة تعدين الذهب التي يضطلع بها الجيش الأوغندي الذي سيطر على هذه المنطقة الغنية بالذهب. وقد تم الإدلاء بالزيادة الحادة في الصادرات الأوغندية من الذهب، والتي فاقت أيضا الإنتاج الوطني، كدليل إضافي على نقل هذا الذهب من قِبَل عناصر قوات الدفاع الشعبية الأوغندية إلى كامبالا، حيث يجري تصديره من هناك. وقد شككت حكومة أوغندا في استنتاجات الفريق الواردة في تقريره، إذ عزت الزيادة في صادراتها إلى سياسات عام ١٩٩٣ التي تخفف القيود عن مبيعات الذهب وصادراته، حيث تسمح السياسات الجديدة لمستغلي المعادن بالطرق التقليدية في أوغندا بالاحتفاظ بالعملة الصعبة التي يكتسبونها من مبيعاتهم. وادعى مسؤولون أنه نتيجة للسهولة التي يمكن بواسطتها تهريب الذهب، أصبحت أوغندا الوجهة المفضلة للذهب الذي ينتجه مستغلو المعادن بالطرق التقليدية في المنطقة المجاورة.

٢٨ - وقد فُسر التناقض بين أرقام صادرات الذهب المسجلة عند وزارة الطاقة والتنمية المعدنية والأرقام المسجلة

عند دائرة إيرادات أوغندا بكون أن أرقام الوزارة تعكس الحصص المحددة للإنتاج الخاصة بحَمَلة رخص التصدير الأوغنديين ويمكن لحملة رخص التصدير هؤلاء أن يشتروا من مستغلي المعادن بالطرق التقليدية، ويرد إجمالي المبيعات في رخص التصدير. ورغم أن التهريب على نطاق صغير قد يُفسر جزئيا التناقض في أرقام إنتاج أوغندا وصادراتها، تتوفر للفريق الحجج التي تدل على تواصل أنشطة التعدين التقليدية للذهب في الشمال الشرقي على يد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، فضلا عن التحالف المتمرد القصير العهد جبهة تحرير الكونغو. ففي منطقة كيلوموتو على سبيل المثال، تخضع العمليات الجارية في موقعي غورومبوا ودوربا لمراقبة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير. وتفيد التقارير بأن موقع مالاكا يشغّل ١٠ ٠٠٠ من الحفارين وتُستخرج منه يوميا كميات من الذهب تقدّر قيمتها بـ ١٠ ٠٠٠ دولار. ولا يزال إنتاج الذهب يُباع عن طريق وكالة فيكتوريا في كمبالا.

٢٩ - وتمثل بوجومبورا، بوروندي، إحدى الوجهات الأخرى التي يقصدها الذهب القادم من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد علم الفريق من مصادر رسمية وتجارية في بوجومبورا أن تهريب الذهب نحو بوروندي من بوكافو وفيزي باراكا وأوفيرا نشاط تقليدي بسبب سهولة التسرب عبر الحدود وقدرة ميناء بوجومبورا على استقبال طائرات الشحن الكبيرة. وفي بوجومبورا، يقوم التجار من بلدان كالسنغال وباكستان واليونان بشراء الذهب المهرب ويتولون شخصيا في وقت لاحق نقله إلى أوروبا ووجهات أخرى.

النحاس والكوبالت

٣٠ - تتوفر لشركة Gécamines، وهي أكبر مشروع تعديني في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي كانت مملوكة بالكامل للدولة فيما سبق، ممتلكات في إقليم كاتانغا الخاضع لسيطرة الحكومة والذي يضم أكبر مناجم النحاس والكوبالت من النوع الرفيع في العالم. وقد أدت السرقة والاختلاس وسوء الإدارة وانعدام تجديد الاستثمار إلى نسف هذا المشروع الذي لم يعد يتجاوز إنتاجه حاليا عُشر قدرته سابقا، وذلك بعدما كان يمثل الركن الذي يقوم عليه الاقتصاد الكونغولي، حيث كان يُدِرّ ٧٠ في المائة من العملة الصعبة المتأتية من صادرات البلد.

٣١ - ورغم أن شركات استراليا والولايات المتحدة وكندا وبلجيكا وجنوب أفريقيا قد أنشأت مشاريع مشتركة في مناطق الامتياز التابعة لشركة Gécamines، فقد اعتمدت عليها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة رئيسية كوسيلة لكفالة استمرار دعم زمبابوي. وقد عين بيلي راوتنباخ الزمبابوي مديرا إداريا لشركة Gécamines في عام ١٩٩٨ خلال زيارة الرئيس لوران - ديزيريه كابيلا إلى هراري. ووفقا لهذه الصفقة، جرى نقل بعض مناطق Gécamines المنتجة لأجود أنواع الكوبالت لمشروع مشترك بين شركة السيد راوتنباخ الإنمائية المحدودة المعروفة باسم Ridgepoint Overseas Development Ltd. وشركة مجموعة التعدين المركزية الكونغولية التي كانت تخضع لمراقبة وزير الدولة بيير فيكتور مبويو سابقا. كما عمل السيد راوتنباخ مديرا إداريا للمشروع المشترك، مما يمثل تضاربا صارخا في المصالح. وتتوفر للفريق معلومات تفيد أن قرار الرئيس كابيلا تعيين السيد راوتنباخ - وهو رجل لا خبرة له في مجال التعدين ولكن له صلات وثيقة بالحزب الحاكم للجبهة القومية للاتحاد الوطني الأفريقي الزمبابوي في زمبابوي - تم

بناء على طلب من الرئيس روبرت موغابي خلال تلك الزيارة.

٣٢ - ومع ذلك، فقد أحل الرئيس كابيلا رجل الأعمال البلجيكي جورج فوريست محل السيد روتنباخ في آذار/مارس ١٩٩٩، بعد تقاعسه عن دفع حصة الحكومة من الأرباح المتأتية من المشروع المشترك، حسبما أفادت التقارير. واتهمه الرئيس كابيلا بتحويل الأرباح إلى شركة شل، فضلا عن تجميع الكوبلت في جنوب أفريقيا. ويزعم أنه تمت مصادرة شحنات من الكوبلت في دوربان كانت موجهة لتسديد مستحقات دائني شركة Gécamines في جنوب أفريقيا. ومنذ ذلك الحين، رفع السيد راوتنباخ دعوى قانونية ضد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٣ - وتحت ضغط زمبابوي، قامت شركة Tremalt Ltd. التابعة لجون بريدنكامب بتأسيس مشروع مشترك مع Gécamines، وهي شركة كابابنكولا للتعدين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وبموجب اتفاق يستغرق ٢٥ سنة، اكتسبت شركة كابابنكولا للتعدين حقوقا في امتياز من أغنى ممتلكات Gécamines. ويسيطر السيد بريدنكامب الذي تعهد باستثمار ٥٠ مليون دولار في عمليات التعدين، على ٨٠ في المائة من هذا المشروع. وسوف تقسم الأرباح المتأتية من حصة شركته فيما بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية (٦٨ في المائة) و Tremalt (٣٢ في المائة).

٣٤ - وقد تغيرت إدارة Gécamines مرة أخرى في إثر مراجعة لحسابات المشاريع التجارية المملوكة للدولة. وكان الوزير لدى الرئاسة، الذي يشرف على جميع المشاريع التجارية العامة من خلال منصبه الآخر كمشرف على تلك المشاريع، قد أشرف في وقت سابق من عام ٢٠٠١ على مراجعة حسابات هذه المشاريع. ويذكر أن مراجعة الحسابات كشفت عن إدارة سيئة فادحة مما أدى إلى صرف كبار المسؤولين الإداريين بهذه المشاريع في آب/أغسطس ٢٠٠١. وقد عين أحد أقارب الوزير لاحقا في منصب مؤثر باللجنة الإدارية الجديدة لشركة Gécamines.

٣٥ - وكما هو الشأن في الماضي، ما زالت Gécamines تشكل مصدرا لإيرادات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، فإن قدرة Gécamines على توليد الإيرادات لم تعد مستمدة من الإنتاج الفعلي على نحو رئيسي، كما كان الحال خلال السنوات الأولى من عهد نظام الرئيس موبوتو. بل تتأتى بصورة رئيسية من المدفوعات الأولى التي تعهد بها شركاء المشاريع المشتركة الأجانب مقابل الحصول على امتيازات. وقد أثبت الفريق أن مبلغ المدفوعات يمثل أحد الاعتبارات الرئيسية التي تحمل الحكومة التي تواجه ضائقة مالية خانقة على منح الامتيازات. وكنتيجة لذلك، تتميز أنشطة تعدين النحاس والكوبلت التي تضطلع بها Gècamines حاليا بكونها غير مستدامة وخطيرة من الناحية البيئية. وقد أصبح مستقبل ما كان يمثل اقتصاد البلد العملاق ملفوفا بالغموض.

الماس

٣٦ - بسبب حجم صناعة الماس والاستقرار النسبي لأسعاره، أصبح الآن من الثابت كحقيقة واقعة أن له تأثير هام على الصراعات الدائرة في أفريقيا. ففي أنغولا وسيراليون كان ''ماس الصراعات''، الذي يتم تعدينه في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون[١]، بمثابة الحافز والوسيلة لشن بعض أطول وأكثر الحروب الأهلية دموية التي دارت في أفريقيا ، والتي لا تزال دائرة. وجمهورية الكونغو الديمقراطية

(١) الماس المستخرج من مناطق خاضعة لسيطرة قوات أو فصائل معارضة لحكومات شرعية ومعترف بها دوليا، والمستخدم لتمويل أعمال عسكرية ترتكب في معارضة لهذه الحكومات أو في انتهاك لقرارات مجلس الأمن.

ليست استثناءً على ذلك. وفي هذا الصدد، يود الفريق أن يؤكد أهمية الجهود التي يبذلها المشتركون في ''عملية كيمبرلي'' لوضع إطار دولي تنظيمي يحول دون تسويق ماس الصراعات والاتجار به عبر القنوات المشروعة للصناعة. وقد بدأت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المشاركة مؤخرا في هذه الجهود.

٣٧ - وفي عام ١٩٩٨، تم تعيين جون شارلز أوكوتو، المحافظ السابق لمحافظة كاساي الشرقية، مديرا عاما لشركة باكوانغا للتعدين. وأظهرت الإحصاءات التي حصل عليها الفريق أنه بينما عزيت على نحو ثابت إلى النوعيات الصناعية أو النوعيات الأدنى نسبة تجاوز ٩٠ في المائة من إنتاج شركة باكوانغا للتعدين، انخفضت باطراد منذ عام ١٩٩٩ النسبة الضئيلة من الأحجار الكريمة أو شبة الكريمة التي يعزي إليها في المتوسط نسبة نحو ٤ في المائة من الإنتاج. وبحلول عام ٢٠٠١، مثلت هذه الأحجار نسبة تصل بالكاد إلى ١,٨ في المائة من مجموع الإنتاج. وتشير هذه البيانات إلى جانب المعلومات الواردة من مصادر موثوق بها للغاية إلى أن قدرا كبيرا من أقيّم ما تنتجه الشركة من الماس يتعرض للاختلاس والبيع من جانب كبار المسؤولين في الشركة ومن المحتمل مسؤولين حكوميين لآخرين لتحقيق مكاسب شخصية. ويعتقد الفريق، استنادا إلى تقارير يعتد بها ومستقلة، أنه يجري تهريب جزء من هذه الأحجار المختلسة عبر جنوب أفريقيا لبيعها في بلدان ثالثة. وتشير أيضا معلومات جديرة بالثقة إلى أن السلطات الكونغولية تقتطع بانتظام ملايين الدولارات من حصائل مبيعات الشركة. وفي بعض الحالات، تحّول الأموال مباشرة من حساب الشركة في بروكسل في مصرف بلجوليس. وثمة مزاعم واسعة النطاق، لم يتمكن الفريق من إقامة براهين عليها، تشير إلى أنه يجري غسل الماس الآتي من القوة الأنغولية المتمردة، وهي الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا عن طريق شركة باكوانغا للتعدين فيما تطرحة من مناقصات.

٣٨ - ويعد امتياز تعدين الماس الممنوح لشركة سينغامايننز أكبر مشروع مشترك تشارك فيه قوات دفاع زمبابوي. ومما لا شك فيه أن هذا الامتياز الممنوح لمدة ٢٥ عاما يمثل أغنى رواسب الماس في ممتلكات شركة باكوانغا للتعدين، وتقدر قيمة الإنتاج المحتمل بما يزيد على بضع ملايين من الدولارات.

٣٩ - وفي الأصل كان المشروع المشترك عبارة عن شراكة بين أوسليغ (عملية السيادة الشرعية) المملوكة لقوات دفاع زمبابوي والشركة الكونغولية كوميكيس - كونغو، والشركة الأخيرة عبارة عن مشروع عام - خاص يعمل بوصفة القاعدة الحكومية الرئيسية للصفقات التجارية، وثمة أنباء تشير إلى ارتباطه بالرئاسة وكبار الوزراء في الحكومة. ولا يتمتع المشروع المشترك الناشئ ''كوسليغ'' برأس المال أو الخبرة اللازمين لتطوير الامتياز ليعمل بكامل طاقته. ووفقا للنمط المتبع في جميع استثمارات زمبابوي التجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يلتمس دعم تقني ومالي من طرف ثالث. والطرف الثالث في هذه الحالة هو شركة أوريكس للموارد الطبيعية، وهي شركة عمانية بريطانية[(٢)].

٤٠ - ولا يزال هيكل رأس مال سينغامايننز غير واضح إلى حد ما. وتشير المعلومات التي تم الحصول عليها من ممثلي سينغامايننز وكوميكس في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن أوريكس تحتفظ بنسبة ٤٩ في المائة من حصص رأس المال وشركة كوميكس بنسبة ٣٣,٨ في المائة وشركة باكوانغا للتعدين بنسبة ١٦ في المائة. أما النسبة المتبقية البالغة

(٢) توجد الشركة التي يتولى إدارتها رجل أعمال عماني في جزر كايمان.

١,٢ في المائة فهي موزعة بين عدد من الأفراد، من بينهم وزير الأمن العام. وأبلغ أيضا ممثلو سينغامايننز الفريق أنه سيجري حل شركة كوميكس قريبا، وستسيطر وزارة الاستثمارات على حصة الحكومة في المشروع. ولكن في وثيقة متعلقة بالاستيلاء المخطط العكسي على شركة أوريكس للموارد الطبيعية في عام ٢٠٠٠، وردت إشارة تتعلق بتقسيم ''الأرباح القابلة للتقسيم'' المتحققة من الامتياز على الأساس التالي: ٤٠ في المائة لمجموعة أوريكس، و٢٠ في المائة لأوسليغ و٢٠ في المائة لكوميكس- كوسليغ. وفي ظل هذا السيناريو، سيتعرض الشركاء الكونغوليون لتهميش كبير وخاصة شركة باكوانغا للتعدين. أما المشروع المشترك المستقل "أوريكس- زيمكون'' الذي يضم شركة أخرى مملوكة لقوات دفاع زمبابوي، فقيل أنه يسيطر على ٩٠ في المائة من امتياز حقوق التعدين. وأكدت كثير من المصادر العليمة للفريق أن الامتياز الممنوح لسنغامايننز كان آخر احتياطي استراتيجي للماس متاح لشركة باكوانغا للتعدين وأن هذه الشركة ضعفت بشكل يتعذر إصلاحه بعد فقدانها هذا الامتياز. وزعمت أيضا بعض المصادر أن منح هذا الامتياز كان مقدمة لتصفية شركة باكوانغا للتعدين، لتحل محلها سينغامايننز بوصفها المنتج الرئيسي الجديد للماس في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤١ - وفي الوقت الذي يوفر فيه الشريك الكونغولي الموارد التي يجري استغلالها، تقدم شركة أوريكس رأس المال والخبرة اللازمين. وتشارك أوريكس، من خلال وكيلها آباديام في أنتويرب، بشكل مباشر في عملية التسويق. ورغم أن الجانب الزمبابوي في هذا المشروع المشترك المعقد يشارك مشاركة كبيرة في الأرباح فإنه لا يؤدي دورا واضحا باستثناء النشر الاستراتيجي لقواته في منطقة كاساي الغنية بالماس. وهذه المنطقة معروفة بميولها الانفصالية، وهي معقل زعيم المعارضة الشعبي إتيان تشيسكيدي من الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

٤٢ - ويجري تهريب ما يقدر بثلث إجمالي إنتاج جمهورية الكونغو الديمقراطية من الماس الخام، وهو ما تقدر قيمته بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار في السنة، إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وإلى جمهورية الكونغو وذلك بسبب الانخفاض الكبير في رسوم التصدير في هذين البلدين. وتجد أيضا نسبة مئوية كبيرة من هذا الماس طريقها إلى جنوب أفريقيا. ويعتقد الفريق أنه يجري في الأغلب تصدير الأحجار من نقاط العبور هذه إلى مراكز الاتجار الرئيسية بالماس في بلجيكا وهولندا وإسرائيل والمملكة المتحدة. ويقال إن المراكز الأصغر للماس الموجودة في موريشيوس والهند والإمارات العربية المتحدة (دبي) تتلقى حصة أقل. ومن المتوقع أن يعالج قانون التعدين الجديد لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي تجري صياغته بمساعدة من البنك الدولي وبمشورة من المجلس العالمي للماس، مسألة الضرائب الثقيلة التي تفرضها الحكومة المتعطشة للإيرادات على صادرات الماس مما يساعد على حفز هذه التجارة غير المشروعة.

٤٣ - وأثناء تعقب صادرات الماس من المشاريع التابعة لزمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، علم الفريق من وزارة المناجم في زمبابوي أن استيراد الماس الخام محظور إلى زمبابوي. وأكدت هذه المعلومات البيانات المقدمة من مصادر موثوق فيها أخرى أوضحت أنه لم تخرج من زمبابوي أي طلبات لاستيراد الماس. وتمكن الفريق أيضا من التثبت من أنه يجري تداول هذه الماس عن طريق شركة بترا المحدودة للماس الكائنة في جنوب أفريقيا[٣]، التي تمتلك حاليا أوريكس للموارد الطبيعية في أعقاب عملية استيلاء عكسية في عام ٢٠٠٠.

(٣) رغم أن بترا المحدودة للماس مسجلة بالفعل في برمودا فإن معظم عملياتها وممتلكاتها كائنة في جنوب أفريقيا. والشركة لها أيضا فروع وامتيازات ، بعضها عامل وبعضها غير عامل، في ناميبيا وبوتسوانا وأنغولا. ومن بين مديريها دبلوماسي سابق من الولايات المتحدة، ومسؤول عماني حكومي وموظف في أمانة الكومنولث.

٤٤ - ووفر الماس المتاح من التعدين الحرفي في منطقة كيسنغاني الشمالية مصدرا للإيرادات للمتمردين وجيش رواندا الوطني وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية من أجل مواصلة الصراع. وأدت في النهاية الضرائب المجمعة المرتفعة التي فرضتها مجموعة متمردي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما وجيش رواندا الوطني إلى إعادة توجيه الماس المستخرج من هذه المنطقة إلى كمبالا حيث تسود معدلات ضريبية أدنى. وتؤكد البيانات المتعلقة بصادرات الماس الأوغندية هذه المعلومات. ففي الفترة بين ١٩٨٧ و ١٩٩٦ لم تسجل أي صادرات للماس من أوغندا إلى سوق الماس. وفي الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ تراوحت الصادرات من أوغندا بين ٢٠٠٠ و ١١ ٠٠٠ قيراط بقيم تصل إلى ١,٧ مليون دولار في السنة. أما الأرقام المتعلقة بعام ٢٠٠١، التي قدرت استقرائيا من مبيعات الأشهر الثمانية الأولى من السنة، فتقدر بما يبلغ ٣٥ ٠٠٠ قيراط قيمتها ٣,٨ مليون دولار من صادرات الماس الأوغندي إلى أنتويرب.

٤٥ - ولزيادة فهم أنشطة استغلال الماس في الأراضي الواقعة تحت سيطرة المتمردين والأراضي المحتلة، أمعن الفريق نظره في الأنشطة التي تضطلع بها وكالة بلكو لبيع الماس في كيسنغاني وهي وكالة أنشئت بعد إلغاء إدارة المتمردين احتكار السيد ناسور لصادرات الماس في هذه المدينة. وهي وكالة في حوزة السيدين لوكاسا، وهو وزير سابق إبان حكم الرئيس موبوتو، وإميل سرفاتي، رخصت لها إدارة المتمردين لتصدير الماس. ورغم أن وكالة بلكو تدفع ضريبة نسبتها ٥ في المائة على صادراتها إلى وزارة المعادن التي يسيطر عليها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، فإن الفريق لديه معلومات تفيد بأن ثمة أيضا ضريبة نسبتها ١٠ في المائة يفرضها على الوكالة ”مكتب الكونغو“ في كيغالي. ويقوم المشترون من قبيل الإخوان أرسلنيان بشراء الماس من الوكالة، ثم شحنه رأسا إلى أنتورب في بلجيكا. وما دامت لا تفرض أي جزاءات على صادرات الماس الآتية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن المجلس الأعلى للماس في أنتورب قد قام بتفتيش واردات شركة الإخوان أرسلنيان من الماس من المنطقة التي يسيطر عليها المتمردون في كيسنغاني ووافق على دخولها. وأخبر صاحب الشركة، رافي أرسلنيان، الفريق بأن شركة الإخوان أرسلنيان قد أوقفت جميع وارداتها من وكالة بلكو في أيار/مايو ٢٠٠١ وقدمت إيصالات الشراء لإثبات ذلك.

٤٦ - كما تشير إحصاءات من مصادر موثوقة إلى عدم زيادة صادرات الماس بين رواندا وأنتورب قياسا إلى أوغندا. وأخبر الفريق أن السبب وراء ذلك هو الارتفاع النسبي في الضريبة التي يفرضها مكتب الكونغو برواندا على صادرات الماس من جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي تقدر بنسبة ١٠ في المائة، فضلا عن الضريبة التي تفرضها إدارة المتمردين الكونغوليين والتي تقدر بنسبة ٥ في المائة. وقد حدت هذه الضرائب بكثير من عمال المناجم الحرفيين في منطقة كيسنغالي إلى تهريب منتجاتهم عبر جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو. وثمة أيضا تقارير تقول بأن الماس ينقل بطريقة شخصية على يد تجار آسيويين ولبنانيين يعملون في المنطقة الشرقية إلى جنوب أفريقيا وبلجيكا وبلدان أوروبية أخرى.

٤٧ - واتخذت بلجيكا، والمجس الأعلى للماس في أنتورب، إجراءات حازمة للحد من استيراد الماس الممول للصراعات من بلدان كأنغولا وسيراليون، من خلال وضع ضوابط صارمة والاضطلاع بدور ريادي في وضع نظام دولي لإصدار شهادات الماس واعتماده. غير أنها لا زالت وجهة هامة للماس المدخول نظرا لانعدام ضوابط مماثلة في غيرها من بلدان الاتحاد الأوروبي. وثمة مسألة أخرى أثيرت في عملية كيمبرلي وهي صعوبة التوفيق بين نظام إصدار

الشهادات والتفتيش والإجراءات الجمركية وغيرها من الإجراءات التجارية المعمول بها في سوق تجارية متكاملة ومتحدة كالاتحاد الأوروبي.

الخشب

٤٨ - تزخر جمهورية الكونغو الديمقراطية بأخشاب صلبة تعتبر من أحسن الأنواع في العالم. ويشحن معظم المنتجات الخشبية من المنطقة الشرقية عبر نهر الكونغو لتصديرها في كينشاسا. غير أن الفريق علم أن شركات قطع الأشجار في المنطقة الشرقية قد استخدمت ميناء مومباسا في كينيا لتصدير منتجاتها منذ بداية الحرب في عام ١٩٩٨. ورغم أن الفريق لديه أدلة تفيد أن الخشب يصدر من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ميناء مومباسا عبر ميناء دار السلام وكامبالا، فإن حكومتي جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا تنفيان مرور أي أخشاب عبر أي من البلدين. بيد أن المعلومات التي حصل عليها الفريق تفيد أن الأخشاب المجهزة في مانجينا (شمال كيفو) تمر عبر أوغندا على طريقها إلى مومباسا وتنقلها شركة الشحن TMK. وفيما يتعلق بتنزانيا، فقد حصل الفريق على وثائق تشير بوضوح إلى مرور شحنتين على الأقل من الخشب الآتي من جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر جمهورية تنزانيا المتحدة باستخدام السكك الحديدية من كيغوما إلى ميناء دار السلام، في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى آذار/مارس ٢٠٠١. وتشير هذه الوثائق أيضا إلى أنه من المقرر أن تمر هاتان الشحنتان عبر الميناء لتسليمها إلى شركات في اليونان وبلجيكا.

٤٩ - ويجري أيضا استغلال الخشب في الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحكومة. ففي عام ٢٠٠٠، أنشأت كوسليغ، وهي شركة مشتركة بين شركة كوسليغ التي تملكها قوة الدفاع الزمبابوية وشركة كوميكس، فرعا يسمى ''الشركة الكونغولية لاستغلال الخشب'' وذلك لاستغلال الخشب وتسويقه في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أنشئ بهدف ''الإسهام في المجهود الحربي في إطار التعاون بين بلدان الجنوب''.

٥٠ - وجمع الفريق معلومات متضاربة بشأن حجم الامتيازات الممنوحة للمشروع المشترك، فضلا عن حالتها التشغيلية واستراتيجياتها الاستثمارية. وأبلغ ممثلو الشركة الكونغولية لاستغلال الخشب الفريق بأن ستة طلبات قدمت للحصول على امتيازات في مناطق باندوندو وباسكونغو وكاسايي وكاتانغا على مساحة إجمالية قدرها ١,١ مليون هكتار. غير ان المنظمة غير الحكومية شاهد على العالم بالمملكة المتحدة تشير إلى منح أربعة امتيازات على مساحة إجمالية قدرها ٣٣ ميون هكتار فيما يعتبر أوسع عملية استغلال للخشب في العالم. وتفيد المنظمة ذاتها أن هذه الامتيازات تغطي ١٥ في المائة من الإقليم الوطني. وتفيد القوانين المحلية أن شركة كوسليغ تستأثر بنسبة ٩٨,٨ في المائة من الأسهم في المشروع المشترك وتوزع نسبة ١,٢ في المائة المتبقية على ماوابانغا موانا نانغا وأبدولايي بيروديا ندومبازي وغودفروا تشاملسو وشارل دورامانزي وكوليتر فيري وفرانسيس زفينا فانسي.

٥١ - وتشير بعض المصادر إلى أن خشب كاسايي وكاتانغا ينقل بالقطار من لومومباشي، عبر زامبيا، إلى ميناء دوربان في جنوب أفريقيا حيث يصدر إلى آسيا وأوروبا والولايات المتحدة. وحصل الفريق أيضا على معلومات موثوقة جدا تفيد أن جنوب أفريقيا تعتبر من بين الأسواق التي تتجه إليها الشركة الكونغولية لاستغلال الخشب.

٥٢ - وقال الرئيس موغابي للفريق في اجتماع عقده معه في هراري بأن هناك تأخرا في أنشطة قطع الأخشاب التي كان من المفترض أن تشرع فيها الشركة الكونغولية لاستغلال الخشب في أيار/مايو ٢٠٠١، نظرا لعدم القدرة على دفع الرسوم الجمركية المفروضة على الآليات المستوردة

لهذا الغرض إلى دائرة إيرادات زمبابوي. بيد أن مدير الشركة في كينشاسا قد أكد أن العائق الرئيسي الذي حال دون تشغيل الشركة تشغيلا كاملا هو انعدام رؤوس الأموال الكافية. كما حصل الفريق على تقارير موثوقة تفيد اختلاس رأسمال الانطلاق لبدء عمليات الشركة (٦٠٠ ٠٠٠ دولار) من قبل ممثلي مكتب شراء الماس، شركة تجارة المعادن، وهي فرع آخر من فروع شركة كوسليغ. وعلم الفريق بأنه تم تعليق تحقيق تجريه الشرطة بشأن اختفاء هذه الأموال.

٥٣ - ولا بد للشركة من أن تستثمر أموال ضخمة لتحقق أهدافها وتقدر هذه الأموال، حسب خطة عمل الشركة، بأكثر من ٥ ملايين دولار. ولم يتمكن الفريق من إثبات تقارير تفيد أن قوة الدفاع الزمبابوية قد اتصلت بمستثمرين من ماليزيا ولبنان وفرنسا لبحث سبل إقامة مشاريع مشتركة لتطوير هذه الامتيازات.

٥٤ - وثمة معلومات قدمتها الشركة الكونغولية لاستغلال الخشب تفيد أن شهر تموز/يوليه قد شهد إنشاء مشروع مشترك مع شركة إدارة رؤوس الأموال في نصف الكرة الغربي وهي شركة تقدم على أنها شركة تابعة للمملكة المتحدة اتخذت مدينة هراري مقراً لها. وأقيم مشروع ساب - كونغو SAB-CONGO لتطوير أحد الامتيازات المتاحة في إقليم كاتانغا. وتحوز شركة إدارة رؤوس الأموال في نصف الكرة الغربي حاليا ٦٠ في المائة من أسهم هذا المشروع. وتحوز الشركة الكونغولية لاستغلال الخشب ٣٥ في المائة منها. في حين يحوز المعهد الوطني للدراسات والبحوث الزراعية وهو معهد تديره الدولة ٥ في المائة من الأسهم. ويدوم العمل بهذا الاتفاق ١٠ سنوات. ومن المتوقع أن تكون أولى مبيعات الخشب في إطار هذا المشروع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ولم يتمكن الفريق من أن يثبت ما إذا كانت شركة إدارة رؤوس الأموال في نصف الكرة الغربي ترتبط بأي شكل من الأشكال بشركة استكشاف الموارد في نصف الكرة الغربي[٤] التي أقامت مؤخرا مشروعا مشتركا في مجال استخراج الماس مع شركة كوسليغ وسمي هذا المشروع بالشركة الكونغولية لاستغلال المعادن. كما تجري الشركة الكونغولية لاستغلال الخشب مفاوضات مع شركة أسيتفين وهي شركة زمبابوية في حوزة مصرف تايم، بشأن اتخاذ ترتيبات مماثلة لتنفيذ امتياز آخر.

٥٥ - وأبلغ مديرو شركة الكونغو للخشب أعضاء الفريق خلال مقابلة أجريت معهم في أيلول/سبتمبر أنه في الوقت الذي تواصل فيه شركتهم البحث عن مستثمرين، تصدر حاليا خشبا تشتريه من مؤسسات محلية صغيرة لقطع الأشجار. وقالوا إن شركتهم في سبيلها إلى إلغاء شراكة أقاموها مع شركة كونغولية خاصة لقطع الأشجار في منطقة الكونغو السفلى منحت امتياز استغلالها لأنها شراكة، لا يجنون منها أي أرباح على حد قولهم. وبالرغم من الصورة التي رسمها مديرو الشركة عن شركتهم وتصويرهم لها على أنها تصارع للمحافظة على استمرار العمليات، وتكبلها الديون والضرائب التي تأخرت عن تسديدها، فقد نمت إلى علم الفريق أنباء من مصادر موثوقة مفادها أن الجنود الزمبابويين كانوا يقومون بعمليات مكثفة لقطع الأشجار في منطقة كاتنغا التي يغطيها الامتياز الممنوح لشركة الكونغو للخشب، وأن ذلك كان يحصل فيما يبدو بالتعاون مع شركة الكونغو للخشب.

(٤) سجلت شركة استكشاف الموارد في نصف الكرة الغربي في جزيرة آيل أوف مان ويملكها حسب القوانين المحلية السيد إلكين بيانين.

خامسا – الصلة بين استغلال المـوارد واسـتمرار الصراع

لمحة عامة

٥٦ – حاول الفريق أن يحلل في ضوء الحقائق التي توصل إليها مدى خضوع أنشطة كل طرف من الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدوافع تحركها الرغبة في استغلال الموارد الطبيعية وغير ذلك من الثروات، وأن يحلل مدى ما يوفره استغلالها من قدرة على تأييد الصراع. وقيم الفريق في معرض تحليله التطورات التي استجدت مؤخرا في منطقة الصراع والآثار التي ترتبت على أنشطة استغلال تلك الموارد. ثم انتقل إلى تقييم أنشطة مختلف الدول في عملية استغلال تلك الموارد بحسب نشاط كل دولة على حدة.

التطورات الأخيرة وآثارها

٥٧ – هناك مؤشرات على أن الاشتباكات التي حصلت في الأشهر السبعة الأخيرة في المنطقة الشرقية ومنطقة كيفو بين أبناء المايي – مايي، الذين يبدو أنهم كانوا هذه المرة أفضل تسليحا وتنسيقا من قبل، وقوات الدفاع الأوغندية الشعبية وجماعة حركة تحرير الكونغو المتمردة، كانت اشتباكات تتصل مباشرة بمحاولات للسيطرة على الكولتان والذهب. ولقد خاض أبناء المايي – مايي أيضا، في كامل أنحاء منطقة كيفو معارك مماثلة لم تدم طويلا، مع الجيش الوطني الرواندي للسيطرة على الكلتان. ويعتقد الفريق أيضا أن المعارك التي اندلعت في الأشهر الأخيرة بين الجماعات الأنغولية المتمردة وتسبب في انقسامها واندلاع أعمال عنف بين الحين والآخر، كانت بدافع السيطرة على الكلتان والذهب والماس في منطقتي باني وبافوسند.

٥٨ – وتلقى الفريق معلومات من مصادر موثوقة تؤكد ما أوردته مصادر مستقلة من أنباء مؤداها أن زمبابوي تدعم المتمردين من جماعة قوات الدفاع عن الديمقراطية بتزويدهم بالأسلحة والخبرات. ونما في هذا الصدد إلى علم الفريق من مصادر موثوقة عديدة أن قوات زمبابوي الدفاعية تدرب متمردي قوات الدفاع عن الديمقراطية في لومباشي، مقر قيادة هذه القوات، وحيث توجد ثروات زمباوي من النحاس والكوبلت. ومن الدلائل على وجود تنسيق واسع بين تشكيلاتها وتشكيلات المتمردين البوروندين أن قاعدة الفرقة الثانية من جيش تحرير رواندا توجد قرب مقر قيادة قوات الدفاع عن الديمقراطية في جنوب كيفو وأن لديهما في لومباشي أيضا وجود على مستوى القيادة والتنسيق. وخلص الفريق إلى استنتاج مفاده أنتسليح هذه الجماعات الخارجة عن القانون يساهم في استمرار ما قد يعتبر حربا في الشرق بواسطة أطراف ثالثة. وهذا ما يسمح ببقاء وقف إطلاق النار ساريا مع خلق حالة في المنطقة المحتلة لصراع ''محسوب'' يخدم مصالح العديد من الأطراف. وهكذا، فإن قيام مناوشات هنا وهناك لصراع منخفض الحدة، يمكن من بقاء الأوضاع على ما عليه في هذه المنطقة التي يجري فيها استخراج العديد من الموارد الثمينة والمتاجرة فيها ونقلها من ثم إلى الخارج لتصديرها. ولزمبابوي ورواندا أكبر وجود تجاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحكم مشاركتهما في الحرب. ولربما كانت المسؤولية عن دور زمبابوي في تأييد الصراع، تتحملها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مناصفة مع زمبابوي أو تتحملها على الأقل جزئيا، إضافة إلى أن ثمة أطراف أخرى تشترك معهما في تلك المسؤولية. ويسمح باستمرار هذا النشاط المسلح لتغذية الشواغل الأمنية لكل من رواندا وبوروندي لتصبح تعلة إضافية للاحتفاظ بمواقعهما العسكرية. فهذا النشاط يعطي لرواندا، مبررا لبسط نفوذها على مساحة كبيرة من الأراضي الكونغولية وللسيطرة على سكان تلك الأراضي ومواردها. ثم إنه عندما تبدأ مشاريع زمبابوي المشتركة مع الكونغو في مجالي التعدين والخشب تنضج وتأتي ثمارها، فقد يغريها ذلك بالاحتفاظ

بأعداد كبيرة من القوات داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. ذلك أن أرباح المؤسسات التجارية الخاصة المستمدة من جميع أنواع الأنشطة غير المشروعة والإجرامية تجعل هذه المؤسسات ولا سيما في جنوب أفريقيا وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ترى أن لها مصلحة خفية تدفعها إلى تأييد الصراع.

٥٩ - وإن صلة هذه الأنشطة بمحاولات السيطرة على موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية والسيطرة على قنوات تسويقها صلة خفية أكثر منها جية. فمنطقة فيزي باراكا التي حصلت فيها آخر المعارك وأشدها منطقة استراتيجية لأسباب عديدة، فلقد ظلت معقلا لبعض جماعات المايي - مايي وقاعدة للقوات البوروندية المتمردة ولا سيما لقوات الدفاع عن الديمقراطية والفرقة الثانية من الجيش الوطني الرواندي، التي وصفتها مصادر عسكرية كثيرة بأنها عناصر على مستوى من التسلح والقيادة أفضل مما عليه حال الانتراهاموي وتستخدم الجماعات المتكونة من عناصر من القوات الرواندية المسلحة السابقة، هذه المنطقة والمناطق القريبة من شابوندا لتنسيق العمليات مع المتمردين الروانديين. وهي مناطق توفر من وجهة النظر العسكرية طريقا للفرار إلى بوروندي والفرار إلى جمهورية تنزانيا المتحدة أو رواندا. وهي أيضا تقع على مفترق الطرق المؤدية إلى مقاطعتي كيفو وكاتنغا وتؤدي إلى الجزء الشمالي من بحيرة تانغانييكا. وقد وصفها بعضهم بأنها منطقة عبور أساسية لتجارة السلع الأساسية الموردة إلى شمال وجنوب كاتنغا، وجنوب كيفو وبحيرة تانغانييكا. كما أن فيزي ومدينتي أوفيرا وبوكوفو المجاورتين، وصفتا بأنهما كانتا أيضا في يوم من الأيام مركزين تزدهر فيهما تجارة الذهب والنحاس والكلتان والماس.

٦٠ - كما أن استمرار الحرب يمكن أن يستخدمه بعض المسؤولين الكونغوليين ذوي النفوذ غطاء للاستمرار في انتزاع أموال من أثرياء البلد. فالسلام قد يحمل معه ضغوطا على أطراف كثيرة إذ أنه يعني إحلال مزيد من الشفافية والرقابة والمساءلة ولأنه قد لا يعود البتة على البعض بنفس المكاسب التي يجنونها من حالة الحرب.

الحلفاء

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦١ - اتبعت حكومة لوران - ديزيريه نفس الأساليب التي اتبعتها سابقاتها. بيد أن هذه الحكومة ورثت عنها قطاع تعدين تعطل عن العمل برمته تقريبا، فعمدت إلى منح امتيازات والدخول في مشاريع مشتركة كوسيلة لحشد الأموال. ولما اندلعت الحرب، استعان الرئيس كابيلا بهذه الأصول أيضا للمحافظة على ولاء حلفائه. واستخدم أيضا موارد البلد للحصول على مساعدة عسكرية ولتدريب جنوده، كما يتضح في حالة صناعات الماس الدولية. وبالرغم من أن هذه العملية خدمت المصالح الآتية للرئاسة، فإن ما جعلها تأتي نتائج عكسية حتى بالنسبة للحكومة كابيلا ذاتها، الطابع الاعتباطي للقرار واتخاذه في ظل أجواء يسودها انعدام حكم القانون وعدم وجود حكومة تؤدي مهامها على النحو السليم.

٦٢ - وحاول الفريق في ضوء النتائج التي توصل إليها أن يحصر حجم الخسائر التي كلفتها هذه الحرب لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحلفائها والمصادر التي استعين بها للإنفاق على الحرب كيما يتبين ما إن كان هناك أي دور في هذا الصدد لأي اتفاقات تجارية أبرمت بشأن الموارد الطبيعية أو بشأن استغلال ثروات البلد.

٦٣ - وبالرغم من أنه ليس ثمة أي بيانات من ميزانية الدولة تؤيد بلغة الأرقام والتاريخ ما قدمه المسؤولون الكونغوليون ولجنة الخبراء الوطنيين من إيضاحات بشأن أعمال النهب والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية

والأشكال الأخرى من الثروة التي استخدمت لتغطية البعض من نفقات الحرب، تظل هذه الإيضاحات قابلة للتصديق. ففي عام ١٩٩٩، بدأت الحكومة في تعويض حلفائها عن بعض تكاليف مشاركتهم في الحرب، بطبع أوراق نقدية إضافية وطرحها للتداول واستخدامها لتسديد أجر البعض من جنود القوات الحليفة. بيد أن النتائج كانت كارثية. فقد أغرق الجنود الأجانب السوق بالفرنكات الكونغولية الزائدة التي كانوا يستبدلونها بالدولار مما أدى إلى انخفاض خطير في قيمة العملة ونشأ عنهتضخم مالي شديد. ويتضح من بيانات جمعتها لجنة الخبراء أن الفرنك الكونغولي الجديد فقد في الفترة بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠ قرابة ١٠٠ في المائة من قيمته، في حين ارتفع معدل التضخم في نفس الفترة بنسبة ٥٠٠ في المائة. وقد ذكرت للفريق مصادر حسنة الاطلاع أنه تواصل بالرغم من ذلك تسديد الأجور الشهرية لأفراد القوات الزمبابوية. وكان مجموع ما يذهب شهريا إلى هذه القوات بين أجور وعلاوات بعنوان ''الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي'' يصل إلى ١٠٠ مليون فرنك كونغولي جديد (٠٠٠ ٣٠٠ دولار). ولم يجد الفريق أي دليل يثبت أن قوات ناميبيا وأنغولا كانت تمول هي أيضا بنفس الطريقة.

٦٤ - خلال اجتماع عقد في هراري، أخبر الرئيس روبرت موغابي الفريق أنه قد عقد اجتماع قمة في ويندهوك في كانون الثاني/ديسمبر ١٩٩٩، لتقييم الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد التوقيع على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وفي اجتماع القمة هذا، قام رئيسا الدولتين ووزير الدفاع الوطني الأنغولي، الذين يمثلون القوات المتحالفة التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بإبلاغ الرئيس لوران - ديزيريه كابيلا بضرورة إيجاد طريقة لتقديم تعويض لوجودهم العسكري لمدة طويلة. وقد استجاب الرئيس كابيلا بمنح امتيازات للتنقيب عن الماس في منطقة كاساي الغنية، على غرار امتياز سينغامين المذكور أعلاه وامتياز تشيكابا الذي يرد ذكره أدناه.

٦٥ - ولدى الفريق معلومات مفادها أنه، في ظل الأزمة الاقتصادية القاسية التي واجهها البلد في بداية الحرب في عام ١٩٩٨ والتهديد العسكري المباشر المتمثل في القوات المهاجمة، اضطرت حكومة كابيلا إلى ارتجال وسائل لتسديد قيمة الدفاع عن البلد. وأوضحت لجنة الخبراء الوطنيين أن هذه النفقات الخارجة عن الميزانية شملت اتفاقات غير رسمية أو سرية بشأن الموارد القليلة المتبقية تحت سيطرة الحكومة ومساهمات خاصة لدعم الحرب من المؤسسات الحكومية.

٦٦ - وتبين الأدلة من الوثائق التي جمعت، أنه في عام ١٩٩٩، قد حول أكثر من ٣٠ في المائة من إيرادات شركة باكونغا للتعدين خلال الفصل الأول إلى حسابات الحكومة. وتوصف هذه التحويلات على نحو مبهم بأنها ''مدفوعات إلى حسابات مالية''. وليس من الواضح من الذي يتحكم في هذه الحسابات داخل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا الأغراض التي استخدمت فيها الأموال التي حولت إليها. وتم تحويل مبلغ آخر قدره ١١ في المائة من الإيرادات من الفترة نفسها إلى القوات المسلحة الكونغولية. وتوصف تحويلات أخرى من شركة باكونغا للتعدين في الوثائق الرسمية بأنها ''خصومات لصالح المجهود الحربي''، ويبلغ قدرها عشرات الملايين من الدولارات. وتعضد شهادات مصادر موثوق بها ما تشير إليه هذه الوثائق: وهو نسق ساد خلال الثلاث سنوات الماضية ويتمثل في تحويل نسبة مئوية كبيرة من إيرادات شركة باكونغا للتعدين إلى مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى لمصلحتهم الشخصية، فضلاً عن تغطية النفقات العسكرية.

٦٧ - وفي بعض الحالات، يبدو أن الصفقات كانت تبرم بسبب اتصالها، على نحو مباشر أو غير مباشر، بالأسلحة

والدعم العسكري. ففي عام١٩٩٧، أنهت حكومة كابيلا العقد الحصري الذي كانت قد أبرمته مع شركة دي بيرز القاضي بشراء جميع إنتاج شركة باكونغا للتعدين من الماس الصناعي. وعقب فترة كان الماس الكونغولي يباع خلالها في أسواق المزاد الدولية بأعلى العروض، توصل الرئيس كابيلا إلى اتفاق مع شركة صناعات الماس الدولية الإسرائيلية في آب/أغسطس ٢٠٠٠ لاحتكار مبيعات الماس. ووفقاً لشروط الاتفاق، وافقت شركة صناعات الماس الدولية على دفع مبلغ ٢٠ مليون دولار نظير احتكار مبيعات تقدر قيمتها بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار سنوياً. وأبلغت مصادر موثوق بها الفريق بأن هذه الصفقة احتوت على شروط غير معلنة، وافقت فيها شركة صناعات الماس الدولية على الترتيب، من خلال صلاتها مع ضباط عسكريين إسرائيليين رفيعي المستوى، لتوريد كميات لم يكشف عنها من الأسلحة فضلاً عن تدريب القوات المسلحة الكونغولية.

٦٨ - ولم تسدد شركة صناعات الماس الدولية في نهاية المطاف سوى مبلغ ٣ ملايين دولار من المبلغ المتفق عليه البالغ ٢٠ مليون دولار. وقرر الرئيس جوزيف كابيلا في نيسان/أبريل ٢٠٠١ إنهاء العقد، ذاكراً عدم السداد كسبب لذلك. وادعى مالك الشركة، دان غيرتلر، في بيانه، أن شركة صناعات الماس الدولية قد امتثلت لالتزاماتها وزعم أن الدافع لقرار الحكومة هو ورود معلومات عن الاتفاق في التقرير النهائي للفريق. وأكد البيان أيضاً أن الفريق لم يستشر الشركة وطالب الفريق بتصحيح التقرير. وطلب الفريق مقابلة ممثلي الشركة في كينشاسا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ولكن الشركة رفضت الاستجابة لهذا لطلب. ويقال إن شركة صناعات الماس الدولية تسعى للتفاوض بشأن الحصول شكل من التعويض لخرق العقد مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٩ - من المهم النظر إلى هذه الصفقة الفاشلة بين كابيلا وغيرتلر لأن عدداً من الجوانب الرئيسية فيها ذات مدلول بالنسبة للجانب الكونغولي، فإنها تقع ضمن نسق من القرارات غير المدروسة التي اتخذها لوران - ديزيريه كابيلا، الذي كان يعاني من شح النقد، وكان همه الرئيسي هو الحصول على تدفق نقدي فوري. وعلى الرغم من وجود بعض السخط في أوساط المحيطين بكابيلا بسبب هذه الصفقة المفجعة، إلا أنها لم تلغ إلا بعد سبعة أشهر من إبرامها. وقد حصل الفريق على معلومات موثوقة تبين تزايد تدخل رجال الأعمال الإسرائيليين في المنطقة. وأنشئت شبكة كاملة من الإسرائيليين، تضم السيد غيرتلر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليف ليفييف في أنغولا، وشمويل شنيتزر في سيراليون، مستفيدة من انسحاب شركة دي بيرز من مناطق ماس الصراع. وفي الحالات الثلاث جميعها، فإن النسق هو نفسه. حيث يجري استبدال الماس مقابل المال، والأسلحة، والتدريب العسكري. ويقوم بعد ذلك طيارون سابقون بالقوات الجوية الإسرائيلية بنقل هذا الماس إلى تل أبيب، وقد تزايدت أعداد هؤلاء الطيارين بصورة كبيرة في كل من المناطق التي يسيطر عليها يونيتا في أنغولا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي إسرائيل، يجري بعد ذلك تقطيع هذا الماس وبيعه في مركز رامات غان للماس.

٧٠ - وأوضح أعضاء اللجنة الكونغولية الفريق، خلال اجتماعهم به، أن البلد يتحرك نحو مزيد من الانفتاح السياسي، وأن حكومة كينشاسا ستضطر لاتخاذ إجراءات بشأن مسألة أنشطة زمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعربت اللجنة أيضاً عن رأيها بشأن ضرورة إدراج المسألة في جدول أعمال الحوار بين الأطراف الكونغولية، وضرورة وضع بروتوكول اتفاق بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي لتصحيح هذه المخالفات،

بما في ذلك الاتفاقات التي أبرمت سراً تحت ضغط الوضع العسكري في ذلك الحين.

٧١ - ويعكس الموقف الذي اتخذته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً إزاء الأنشطة التي يُضطلع بها في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون دليلا آخر على هذا الانهيار لدولة قائمة وعدم قدرتها على اتخاذ قرارات بشأن مصلحتها الوطنية. وعلم الفريق عن طريق شركات تجارية وأفراد من رجال الأعمال الذين عملوا في إطار كل من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلطات المتمردين أن النظم والإجراءات لم تتغير، في معظم الأحيان، في ظل سلطات كل من الحكومة والمتمردين. وفي واقع الأمر، لا يزال موظفو الخدمة المدنية الذين عينتهم الحكومة يؤدون أعمالاً مثل مراقبة الجمارك وجمع الضرائب في إطار المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. بيد أن الضرائب لا ترد إلى الحكومة في كينشاسا ولكنها تحول كي يستخدمها المتمردون وأوغندا ورواندا. وتعترف حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بذلك، وقد عرضت الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تسديد مستحقات ٣٧ شهراً من المتأخرات والمرتبات إلى موظفي الخدمة المدنية هؤلاء. وفضلاً عن ذلك، يبدو أن الحكومة تقر بأنشطة الكيانات التجارية في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. وأحد الأمثلة العديدة هو الشركة الألمانية سوميكيفو، التي تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي لا تزال تدفع الضرائب إلى المتمردين وتحتفظ بمكتب في كينشاسا. وأبلغ وزير العدل الكونغولي الفريق خلال اجتماع عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عندما سئل عن المركز القانوني للكيانات التجارية التي تعمل في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، أنه لم يتم إلغاء أي امتيازات، وأنه سيجرى تقييم لكل حالة على حدة عندما تستعيد الحكومة السيطرة على المناطق التي تعمل فيها.

٧٢ - ولزيادة توضيح ذلك، فحص الفريق بتمعن المركز القانوني لشركة دارا فوريست، وهي شركة تايلندية تعمل في مقاطعة شمال كيفو. ودارا فوريست هي شركة لقطع الأخشاب مسجلة في الكونغو ويملكها خمسة من حملة الأسهم: وتملك شركة رويال ستار هولدنغ النصيب الأكبر من الأسهم، وهي مملوكة جزئياً للمدير الإداري لشركة دارا فوريست، جون كوتيروم. وفضلاً عن السيد كوتيروم، هناك ثلاثة حملة أسهم كونغوليين. وفي آذار/مارس ١٩٩٨، تم تسجيل شركة دارا فوريست كشركة كونغولية في كينشاسا، وبدأت الشركة بعد ذلك العمل في بناء منشرة في مانغينا في مقاطعة شمال كيفو. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، منحت شركة دارا فوريست امتياز قطع الأخشاب في أراض مساحتها ٠٠٠ ٣٥ هكتار من جانب سلطات مقاطعة شمال كيفو، التي تمنح هذا الامتياز عقب التسجيل لدى الحكومة المركزية. وحصلت دارا فوريست أيضاً على رخصة استغلال من نفس السلطة للشراء من قاطعي الأخشاب المحليين والتصدير. وبدأت التصدير في مطلع عام ١٩٩٩، بعد أشهر من بداية الحرب، وأرسلت إلى الولايات المتحدة والصين.

٧٣ - ودارا فوريست، التي رأى الفريق أنها امتثلت للنظم السارية، تقوم حالياً بتسديد ضرائبها إلى نفس المصارف التي كانت تسدد إليها قبل خضوع المنطقة لسيطرة المتمردين. وتتعامل أيضاً مع نفس موظفي الجمارك الذين كانت تتعامل معهم، قبل سيطرة المتمردين على المنطقة، عندما تصدر منتجاتها وتستورد معدات إنتاجها. وعلم الفريق أيضاً أن السلطات الكونغولية المحلية في شمال كيفو تجري مراجعة نصف شهرية لضمان امتثال شركة دارا فوريست لشروط التراخيص الممنوحة لها. وفضلاً عن ذلك، منحت شركة دارا فوريست في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ شهادة تسجيل من وزارة العدل في كينشاسا. وقد يوحي ذلك بإشارة اعتراف

واضحة بالشركة وقبول عملها في المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين من قبل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٤ - وتبين حالة شركة أرسلانيان فرير أيضاً غموض النهج الذي تتخذه الحكومة. فقد أبرمت شركة أرسلانيان فرير للماس، ومقرها في بلجيكا، اتفاقاً لشراء كل رصيد متجر بيلكو للماس في كيسانغاني "ولمساعدتهم مالياً إذا اقتضى الأمر" وظلت تسافر إلى كيسانغاني للقيام صراحة بشراء الماس المعدن في المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين المحيطة بالمدينة. بيد أن وزير التعدين بالحكومة قد اتصل بأحد مالكي الشركة، رافي أرسلانيان، كتابة في عام ٢٠٠١ يدعوه للاستثمار في مشروع بعدة ملايين من الدولارات يرمي لإعادة تنظيم شركة باكونغا لإنتاج الماس المملوكة للدولة.

٧٥ - وهناك عدة مؤشرات تبين أن الرئيس جوزيف كابيلا مهتم حقاً بإدخال تغييرات إيجابية في بلده. ولاحظ الفريق أنه، على الرغم من الاعتبارات السياسية المتعلقة بمنح امتيازات تفضيلية إلى حلفائه، وجود محاولات جادة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي من أجل إعادة هيكلة الأصول الحكومية المتبقية في مجال تجارة التعدين وتحديث هذه الأصول وتحريرها. وفي هذا الصدد، يتوقع أن يقدم قانون التعدين الجديد في البلد تغييرات أساسية وإيجابية في صناعة التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

زمبابوي

٧٦ - تفيد معلومات أُتيحت للفريق أن هناك خمس عوامل رئيسية مؤثرة ساعدت في تشكيل أهداف زمبابوي في مشاركتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأحد العوامل الحاسمة في هذا رغبة زمبابوي في تأكيد دورها داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وقد أتاح دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية عسكريا هذه الفرصة. ويكمن عامل ثان في المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد والنظام السياسي في زمبابوي. وقد أصبحت نتائج سوء إدارة الاقتصاد الجسيمة والإنفاق العام غير المراجع والفساد وحكم الحزب الواحد واضحة وينعكس في تدني مستويات المعيشة. ومثل سياسة تخصيص الأراضي، فإن الحملة العسكرية كان ينظر إليها كوسيلة لجمع التأييد العام لقادة الدولة. والعامل الثالث، أن زمبابوي قد دعمت حزب الرئيس كابيلا تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو في عام ١٩٩٦ متبرعة بخمسة مليون دولار للمساعدة في تمويل الجهود المبذولة من أجل الإطاحة بنظام موبوتو. والعامل الرابع والأكثر وجاهة، الدرس المستفاد من مشاركة زمبابوي العسكرية في الحرب الأهلية في موزامبيق. وقد تعهد الرئيس موجابي بوصفه مناضل ثوري من أجل الحرية بقوات عسكرية لذلك البلد ليجد أن رجال الأعمال من جنوب أفريقيا قد دخلوا لاحتكار ذلك السوق بعد انسحاب الزمبابويين. ولذلك صمم قادة الحكومة على عدم ارتكاب نفس الخطأ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما زال هناك عامل خامس، علم به الفريق من عدد من المحللين. أن انخفاض أسعار الصرف، وفشل صناعة التعدين الزمبابوية ونقص الطاقة الحرج في زمبابوي تركت مصادر قليلة للغنى الشخصي بواسطة مسؤولي الحكومة. ولذلك بدأ هؤلاء المسؤولون يهتمون بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٧ - بدأت الأنشطة التجارية الزمبابوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية عندما أمنت شركة الصناعة العسكرية الزمبابوية، وهي شركة تملكها قوات الدفاع الزمبابوي، بيع المواد الغذائية والتموينية إلى قوات كابيلا خلال تقدمها تجاه كينشاسا. وإثر اندلاع حرب عام ١٩٩٨، أسفر وضع زمبابوي الجديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن تعيين بيلي راوتنباخ ليرأس الشركة العامة للمقالع والمناجم بالإضافة إلى الصبغة التي أمنت للكونغو - دوكة، وهو

مشروع مشترك بين شركة الصناعة العسكرية الزمبابوية وشركة الاحتياطيات الاستراتيجية العامة، الكنغولية لتوفير المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن هذه الشركة فشلت بسبب سياستها المالية غير السليمة، مثبطة بذلك همة كل مستثمر تأمل مصانع الدفاع الزمبابوية في جذبه.

٧٨ - ويعتبر ايمرسون مونانغاغوا الشخصية الأساسية في مشاركة زمبابوي التجارية. والذي يعتبره الرئيس موغابي عضوا مخلصا في الاتحاد الوطني الأفريقي لزمبابوي - الجبهة الوطنية وكانت أول مشاركة للسيد مونانغاغوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عندما أرسله الرئيس موغابي في عام ١٩٩٨ لتقصي حالة القوات الزمبابوية هناك. والسيد مونانغاغوا، مهندس الأنشطة التجارية للاتحاد الوطني الأفريقي لزمبابوي - الجبهة الوطنية، استخدم نفوذه على الرئيس كابيلا، وأعد الخطط الأولى للمشاريع التجارية الزمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال هذه المرحلة، في عام ١٩٩٩، تم وضع تصور لعملية السيادة الشرعية ”أوسليغ“، إثر القمة التي عقدت في ويندهوك في عام ١٩٩٩ حيث طلب الحلفاء بتعويض لمشاركتهم في الصراع.

٧٩ - وتمثل أوسليغ الجانب التجاري من قوات الدفاع الزمبابوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومديروها أغلبيتهم من كبار المسؤولين العسكريين. وظلت شركة كوسليغ القاعدة الرئيسية لمشاريعها التجارية، اتفاق مشروع مشترك مع كوميكس، وهي شركة كان يسيطر عليها آنذاك الرئيس الراحل لوران ديزيريه - كابيلا وكبار مسؤولي تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو. وحدد دور شركة أوسليغ بأنها الشريك الذي يملك الموارد للحماية والدفاع ويدعم لوجستيا ويساعد على نحو عام في تطوير المشاريع التجارية لاستكشاف وإجراء بحوث واستغلال وتسويق المعادن والأخشاب وسواها من الموارد التي تملكها دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالرغم من أن الرئيس كابيلا قد وفر الامتيازات، فقد قدم الزمبابويون القوة لتأمين الأنشطة التجارية. وتم جلب طرف ثالث من المستثمرين لتوفير المال والخبرة اللازمين. ولم يكن جذب هذا الطرف الثالث عملا صعبا، إذ أن نفوذ زمبابوي القوي على جمهورية الكونغو الديمقراطية سمح لها بأن تحصل على شروط مرضية للغاية لصفقاتها. ويعتبر المناخ التجاري السائد حافزا آخر. كما أن قيود اللوائح والضوابط الحكومية ووجود نظام قانوني لتطبيقها دائما غير موجود. ونتيجة لذلك، ظل الجيش الزمبابوي ناجحا في إغراء المستثمرين غالبا مع شركات خارجية، لتسجيلها في البنوك ولتنفيذ مشاريعها المشتركة. ويميز هذا النمط الآن جميع أنشطة الاستغلال الزمبابوية عما إذا كانت مع شركة باغوانغا للتعدين أو الشركة العامة للمقالع والمناجم أو شركة (SOCEBO) أو شركة (SCEM) الحديثة نسبيا.

٨٠ - ومن المهم ملاحظة أن حكومة زمبابوي ترى أنشطة الاستغلال هذه كروابط تجارية مشروعة مع دولة سيادية جارة أتت لمساعدتها بموجب نص الأمن الجماعي في معاهدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي الواقع، ذهبت الحكومة الزمبابوي إلى حدود بعيدة لترويج هذه المشاريع التجارية أولا لمواطنيها وتبالغ أحيانا في ربحيتها من أجل تبرير الوجود الزمبابوي المستمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد تراجع التهديد المباشر لحكومة كينشاسا. ومع ذلك فإن إيرادات هذه المشاريع ما زال لديها أثرا إيجابيا على اقتصاد زمبابوي الواهن. بيد أن السبب في ذلك أنه يبدو أن ممتلكات زمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتحكم فيها كبار المسؤولين العسكريين ومسؤولي الحزب فقط وهم أيضا المستفيدون المباشرون.

٨١ - وفي هذا الصدد، علم الفريق أن زمبابوي تعيد حاليا هيكلة أنشطتها التجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقليل المشاركة المباشرة للعسكريين وزيادة دور الوزارات المعنية. وعلى أي حال، فإن المشاركة غير المباشرة للعسكريين ستستمر من خلال مجالس الإدارة المختلفة.

٨٢ - صحيح أن قوات الدفاع الزمبابوية تستخدم نفوذا ضخما على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويظهر هذا التحكم في طرق مختلفة. ويكفل الجيش الزمبابوي، نظرا لأن معظم القوات الزمبابوية موجودة في إقليمي كساي وكتانغا الغنيين، إبقاء هاتين المنطقتين، اللتين لديهما تاريخ نزعات انفصالية وحيث يوجد إنتاج التصنيع المعدني للبلاد تقريبا، تحت السيطرة، وبخاصة عندما تنشأ اضطرابات حينما يرى السكان أن ثرواقم المعدنية ومن الماس يستفيد منها الآخرون. وعملت زمبابوي أيضا على ضمان أن دائرة النفوذ الداخلية لكينشاسا تشمل أفرادا يتفقون في وجهة نظرهم تماما مع السياسات الزمبابوي. وتكفل القوات الخاصة الزمبابوية أيضا جزئيا الحماية الشخصية للرئيس جوزيف كابيلا. ومع ذلك هذا لا يعني أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تتخذ قرارات فقط بغرض إرضاء زمبابوي. فالمصالح الشخصية لكبار المسؤولين الكونغوليين تؤثر أيضا على نحو كبير في عملية اتخاذ القرار. وتضمن زمبابوي أيضا ولاء بعض المسؤولين الكونغوليين بإدراجهم في المشاريع المشتركة والمعاملات الأخرى لتضمن أن يكونوا هم أيضا مستفيدين. وفي كثير من الحالات يحدث هذا عن طريق كوميكس، المنشأة الكونغولية الرئيسية المتضمنة في مشاريع زمبابوي المشتركة. ومن المعروف أن هذه الشركة يسيطر عليها كبار المسؤولين الكونغوليين. وفي حالات أخرى نجد أن مسؤولين كونغوليين بارزين مساهمين صغار مباشرة في المشاريع المشتركة. وعليه وبما أن كبار مسؤولي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية يستفيدون أيضا من الامتيازات الممنوحة لأسباب سياسية للجيش الزمبابوي، فمرة أخرى يكون الشعب الكونغولي هو الخاسر.

أنغـولا

٨٣ - يعتقد الفريق أن تدخل أنغولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية قائم على مخاوف استراتيجية. إذ أنها تعرضت في الماضي في مقاطعة كابندا إلى تهديدات أمنية حقيقية من جانب اليونيتا وحركة جبهة تحرير منطقة كابندا المحصورة الانفصالية. كما أن على شركتها الوطنية للنفط، سونانغول، أن تحمي ممتلكات لها بقيمة ٧ ملايين دولار موجودة في مرفأ ماتادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨٤ - وما من دلائل تذكر توحي بأن لحكومة أنغولا أو جيشها مصالح تجارية ذات شأن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ لدى أنغولا ثروات وطنية كافية من الماس والنفط لتغطية تكاليف احتياجاتها العسكرية. ونتيجة لذلك، يعتقد بأن أنغولا هي البلد الوحيد الذي لم يعد عليه تدخله العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأي تعويض ذي شأن.

٨٥ - وأقامت أنغولا مشروعا مشتركا لتوزيع الوقود والمشتقات النفطية وبيعها بالتجزئة. وتشكل شركة سونانغول - الكونغو أبرز معلم من معالم الأنشطة التجارية التي تنفذها أنغولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية عقب تدخلها العسكري لمساعدة الرئيس لوران - ديزيريه كابيلا. وأنشئت شركة سونانغول - الكونغو في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ كمشروع مشترك بين سونانغول وكوميكس اللتين تشكلان تركة أنغولا الاتحاد للنفط. وهذه هي الشركة التي تيسر أنشطة زمبابوي التجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشكل سونانغول المالك الرئيسي للأسهم إذ أنها تمتلك أكثر من ٦٠ في المائة منها.

٨٦ – وعلى الرغم من الأنشطة التي تضطلع بها شركة سونانغول – الكونغو، يعتقد الفريق أن مصالح أنغولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما برحت في المقام الأول استراتيجية الطابع، إذ أنها تستهدف من بين أشياء أخرى، قطع خطوط الإمدادات على يونيتا والطرق التي تستخدمها لتهريب الألماس. ولا تشكل الأنشطة التجارية التي تنفذها حاليا ذريعة كافية ولا عاملا لتبرير وجودها العسكري المتواصل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ناميبيا

٨٧ – قام تدخل ناميبيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية على قرار شخصي اتخذه الرئيس سام نوجوما. وكان عدد القوات الناميبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ البداية رمزيا، إذ أنه لم يتجاوز ٢٠٠٠ عنصر ويقدر حاليا بما يتراوح بين ٤٠ و ١٥٠ عنصرا.

٨٨ – إلا أن هذا التدخل العسكري، على الرغم من محدوديته، والذي قدرت تكلفته بـ ٧٢ مليون دولار، ترك أثرا سلبا في اقتصاد ناميبيا الهش. وكان هذا الأمر أحد العوامل التي أدت إلى عقد مؤتمر قمة ويندهوك في عام ١٩٩٩، حيث طلب الحلفاء تعويضات من الرئيس كابيلا.

٨٩ – وتحقق الفريق من أن وزارة المناجم الكونغولية منحت في تموز/يوليه ١٩٩٩ شركة ٢٦ آب/أغسطس الناميبية القابضة امتيازات في منطقة شيكابا. وبينما أشارت بعض المصادر إلى أن الجنود الناميبيين الأربعين الباقين في جمهورية الكونغو الديمقراطية تركوا في هذا البلد لحماية منجمين أو ثلاثة مناجم ناميبية للماس موجودة في المنطقة، فإن حكومة ناميبيا تؤكد أن شركة ٢٦ آب/أغسطس ما زالت تضطلع بأنشطة استكشاف في المنطقة وأن أي عملية استخراج فعلية لم تبدأ بعد. وعليه، أنشأت شركة ٢٦ آب/أغسطس التي تملكها وزارة الدفاع الناميبية، فرعا لها وهو ٢٦ آب/أغسطس – الكونغو. ويتضمن هذا الامتياز الذي يمتد لفترة ثلاث سنوات قطاعين تبلغ مساحتهما حوالي ٢٥ كيلومترا مربعا تقعان بموازاة نهر كاساي، على مسافة ٤٠ كيلومترا من شيكابا. وبينما تعتقد بعض المصادر أن ثمة عمليات استخراج تجري في هذا المنجم وتدر الأرباح، لم يسجل أي من أرباحها في ميزانية ناميبيا. غير أن شركة ٢٦ آب/أغسطس القابضة أبلغت الفريق في ويندهوك أن شركة ٢٦ آب/ أغسطس – الكونغو ما زالت في مرحلة التنقيب وهي تعد دراسة جدوى بالتعاون مع وزارة المناجم والجيولوجيا الناميبية.

٩٠ – ووردت تقارير عديدة أفادت بأن هناك أفرادا من الحكومة والجيش قد استفادوا من تدخل ناميبيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن الفريق يعتقد أن مصالح ناميبيا التجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية متواضعة مقارنة بمصالح زمبابوي، وهي تعكس تواجدها العسكري المحدود طوال فترة النزاع.

القوات التي لم يتم استدعاؤها

رواندا

٩١ – دخلت رواندا حرب آب/أغسطس ١٩٩٨ لأسباب تعود في المقام الأول إلى مخاوفها الأمنية والتهديدات التي تمثلها القوات المسلحة الرواندية السابقة وجماعات إنتراهاموي المسلحة. وسعت القوات التي تسمى ”القوات السلبية“ إلى اللجوء إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ونجحت في ذلك، وهي تسعى بقوة إلى استعادة السلطة في رواندا. وهكذا فإن الأهداف الأولية، بما في ذلك تشكيل رواندا بالتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في تموز/يوليه ١٩٩٨ في كيغالي كانت تستهدف في المقام الأول توفير الأمن. وعليه لا يمكن التثبت ببراهين من أن الادعاء بأن تدخل رواندا السابق دعما لتحالف القوى الديمقراطية من

أجل تحرير الكونغو التابع لكابيلا قد حدد مقدما أهدافها التجارية. غير أن الفريق بيَّن في تقريره الطريقة المنظمة التي اتسم بها تطور عملية تدخل الجيش الوطني الرواندي الذي أفضى إلى إنشاء المؤسسة التجارية المتكاملة التي يمثلها الآن.

٩٢ - وفي ردها على التقرير، اتهمت حكومة رواندا الفريق بعدم الاكتراث بالتهديد الذي يتعرض إليها أمن رواندا من جانب الأشخاص الذين ارتكبوا الإبادة الجماعية فيها وفي الوقت عينه عدم إدراكه أن ما يسميه الفريق استغلالا غير قانوني هو في الواقع صلة تجارية تقليدية قائمة في المنطقة. وفي الوقت الذي يشكل فيه اعتماد البلدان غير الساحلية في منطقة البحيرات الكبرى تاريخيا على مرفأي مومباسا ودار السلام حقيقة واقعة، فإن صناعة التعدين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تنقل منتجاتها من الماس والذهب بصورة أساسية جواً عبر كينشاسا. وبحسب ما تم إيضاحه، كانت منتجات الأخشاب تنقل عبر النهر إلى كينشاسا. أما فيما يتعلق بالمعادن الأساسية، فإنها كانت تنقل مباشرة إلى مرفأ دار السلام عن طريق السكك الحديدية في تازارا. وهذا لا يعني نفي وجود تجارة غير رسمية عبر الحدود في المنطقة. فبالفعل اعتمد سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية دوما على البلدان المجاورة في علاقاتهم التجارية. غير أن هذا التبادل التجاري غير الرسمي عبر الحدود شمل بصورة رئيسية السلع الاستهلاكية ومنتجات النفط إلى ما هنالك. وعلى حد علم الفريق، لم يكن تبادل الكولتان أو الماس أو الذهب بكميات كبيرة تاريخيا جزءا من البضائع التي يتاجر بها السكان المقيمون عند الحدود أو في المناطق المتاخمة لها.

٩٣ - أما فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية، فإنه ينبغي الإشارة إلى أن النية المعلنة لجماعات انتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة، بما فيها جيش تحرير رواندا الأول والثاني يتمثل في قلب النظام الحاكم في كاغامي. غير أنه لا ينبغي استخدام المخاوف الأمنية كذريعة للإبقاء على تواجد عسكري واسع النطاق، الذي ييسر هو أيضا مواصلة استغلال موارد الكونغو، في المناطق الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية مثل كيسانغاني وكندو.

٩٤ - أما بالنسبة للشبكات المالية التي تستخدم في استغلال الجيش الوطني الرواندي للموارد الطبيعية، فإن الفريق اجتمع ورئيس مصرف التجارة والتنمية والصناعة في كيغالي وأحد مالكي أسهم مصرف التجارة والتنمية في كينشاسا وموظف فيه، ألفريد كاليسا. وأكد السيد كاليسا أن شركة ''Tristar Investments'' التي وصفها بأنها مملوكة لجبهة رواندا الوطنية تملك ما نسبته ١٣ في المائة من أسهم مصرف التجارة والتنمية والصناعة. ويتبين من تقرير مراجعة حسابات مصرف التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٠، الذي أنشأه كمشروع مشترك تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو التي تسيطر عليها شركة كوميكس، أن شركة ''تري ستار'' تملك ١٠ في المائة من الأسهم. وأبلغ السيد كاليسا الفريق أن المعلومات الواردة في التقرير والمتعلقة بتحويلات مالية مصرفية دفعت إلى كوميكس - تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو في عام ١٩٩٧ غير صحيحة. وتمكن الفريق من تثبيت وصف السيد كاليسا لعملية التحويل المالي التي شملت تحويل مبلغ قدره ٣,٥ مليون دولار من مصرف بلغوليز عبر مصرف سيتي بنك إلى مصرف التجارة والتنمية والصناعة لكي تدفع إلى شركة كوميكس. كما أبلغ السيد كاليسا الفريق أن لا صحة للمعلومات الواردة في التقرير والمتعلقة بقرض قدره مليون دولار أعطي إلى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما الذي تسيطر عليه سوناكس لدفع فواتير الوقود الذي تستهلكه خطوط ''جامبوسافاري'' الجوية. إذ وفقا للسيد كاليسا، أعطي هذا القرض لدفع ثمن وقود تستهلكه خطوط ''Alliance Express'' الجوية.

أوغندا

٩٥ - كما أن لأوغندا بعض المخاوف الأمنية المشروعة، التي دفعتها للتدخل العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد نفذت حكومة أوغندا، بتدخلها على هذا النحو، بروتوكولاً كانت قد وقعته جمهورية الكونغو الديمقراطية في نيسان/أبريل ١٩٩٨ يسمح لكتيبتين من كل بلد بعبور الحدود لملاحقة منفذي الأنشطة الإرهابية.

٩٦ - ويلاحظ الفريق امتثال أوغندا البيان الرئاسي (S/PRST/2001/13) الذي أنشئت بموجبه لجنة التحقيق الوطنية، لجنة بورتر.

٩٧ - وفي حين عكس تأثير تقرير الفريق والانسحاب الواسع النطاق لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية الانطباع بأن أنشطة الاستغلال هذه قد تقلصت فإنها لا تزال جارية في الحقيقة. ولا تزال الشبكات التجارية التي أنشأها قادة الجيش الأوغندي ونظراؤهم المدنيون الوارد ذكرهم في التقرير، لا تزال تعمل في المقاطعة الشرقية وكمبالا. وعلى سبيل المثال، لا تزال شركتا الثالوث المقدس وفيكتوريا تقومان بالفعل باستغلال الماس والذهب والبن والخشب. وهكذا تمكنت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من سحب قواتها مخلفة وراءها من الهياكل ما يتمكن به الضباط العسكريون وشركاؤهم، بما في ذلك زعماء المتمردين، من مواصلة استغلال المعادن.

٩٨ - وفي حين أن حكومة أوغندا لا تشترك مباشرة في أنشطة الاستغلال، فإن البيئة التي يعمل فيها الأفراد العسكريون تسمح لهم بالقيام بهذه الأنشطة والتغاضي عنها. فالجميع على علم بالأنشطة التجارية التي يقوم بها كبار ضباط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وفي مقابلة أجراها الفريق مع اللواء المتقاعد سليم صالح في آب/أغسطس ٢٠٠١، اعترف هذا الأخير بأنه في حين لم يطأ أرض جمهورية الكونغو الديمقراطية بقدميه على الإطلاق فإن إحدى شركاته تعمل في مجال تصدير البضائع إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولاحظ أن الطائرة التي كانت تنقل هذه البضائع صادرها في البداية اللواء جيمز كازيني. ووصف اللواء كازيني الذي اشترك بدوره في هذه المقابلة، وصف دوره في تيسير نقل البضائع الأوغندية إلى كيسنغاني ومناطق أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستخدم اللواء كازيني والآخرون الذي يفرضون سيطرة كاملة على المناطق الواقعة تحت إدارتهم، استخدموا هذا النفوذ، كما لو كان ذلك في أي مكان آخر، لإنشاء آلية لتعزيز مصالحهم التجارية. وخاصيات المنطقة التي تقع تحت سيطرتهم هي العامل المحدد الأول لنوع أنشطة الاستغلال التي يقوم بها الأفراد التابعون لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية.

٩٩ - وفي هذا الصدد، لاحظ الفريق أن الضباط التابعين لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية يقومون عادة بأنشطتهم التجارية من خلال شركة كونغولية فرعية يعطونها الصلاحية ويقدمون لها الدعم. وكان الشأن كذلك مع جون بيير بيمبا، وأديلا لوتسوفي، ومؤخرا مع رودجر لومبالا من حزب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية المنحل، فضلا عن امبوسا نيامويزي. وأبلغت مصادر الفريق أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أنشأه اللواء كازيني في عام ٢٠٠٠ من المرتدين عن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)، الذين منحهم بافواسندي ليستخدموها كقاعدة. ومنذ عهد قريب بلغ إلى علم الفريق أن السيد لومبالا كان وقَّع اتفاقين تجاريين يحملان توقيعات قائد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية كاهندا أوتافاير وطرفين بلجيكي ونمساوي. وفضلا عن ذلك، بلغ أيضا إلى علم الفريق أن لومبالا الذي تقول التقارير إنه يشكل واجهة لاحتكار شركة فيكتوريا لاستغلال ماس بافواسندي، كان في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في كمبالا

لتسليم الماس إلى ما تصفه المصادر بـ ''سادته''. ومن الأنشطة الأخرى التي يشترك فيها ضباط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية هي أنهم يمتصون عمدا إيرادات الجمارك من التجارة غير المشروعة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. وأبلغ مصدر موثوق به الفريق في هذا الصدد أن السيد نياموزيزي ''يختلس'' من إيرادات الضرائب التي يحصلها مركز جمارك بيني على حدود أوغندا مبلغا تصل قيمته إلى ٠٠٠ ٤٠٠ دولار. ووفقا للمصدر نفسه، يتقاسم السيد نياموزيزي هذه الأموال مع اللواء كازيني واللواء سالم صالح.

١٠٠ -وهناك علاقة بين استمرار الصراع واستغلال الموارد الطبيعية في أوغندا. ويواصل المسؤولون الحكوميون ذوو النفوذ والضباط العسكريون ورجال الأعمال استغلال الحالة الأمنية لخدمة مصالحهم التجارية الخاصة.

بوروندي

١٠١ - لم يعثر الفريق على أدلة تربط مباشرة تواجد البورونديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية باستغلال الموارد الطبيعية. وعلى الرغم من أن قوات بوروندي تتمركز في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقرب من النقطة التقليدية للاتجار بالمعادن وعبورها، فإن تواجدها استُخدم ولا يزال يستخدم لغرض صد هجمات مجموعات المتمردين البورونديين، لا سيما قوات الدفاع عن الديمقراطية الذين يتخذون جنوب كيفو وكابانغا قاعدتين لهم.

١٠٢ -وجاء رد فعل حكومة بوروندي على تقرير الفريق مفندا لاستنتاجات الفريق التي تقول إن بوروندي ما فتئت تصدر معادن لا تنتجها وأشار بوجه خاص إلى حالة صادرات الماس التي تزامنت مع احتلال الجهة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ١٩٩٨. وفي محاولة للتحقق من هذه المعلومات، قام الفريق بالاتصال بإدارة الشؤون الأفريقية في صندوق النقد الدولي طالبا إليها تزويده بنسخة من مذكرة لصندوق النقد الدولي أيد فيها البيانات الواردة في التقرير. وعلى الرغم من أن ممثلي صندوق النقد الدولي أكدوا أنهم كانوا يحاولون العثور على الوثيقة، فإن الفريق لم يتمكن من الحصول على نسخة منها. وفضلا عن ذلك، قدم وزير الطاقة والمعادن وممثلين لقطاع التعدين في بوروندي معلومات للفريق تؤيد ادعاءات بوروندي بأنه يمكن العثور على ترسبات من الذهب والكولتان والكاسيترايت في منطقتي الشمال والشمال الشرقي من البلد. وتم أيضا إنتاج وتصدير كمية متواضعة من الكولتان والكاسيترايت خلال فترة السنوات الثماني السابقة. بيد أنه تبين للفريق أن البيانات المتعلقة بإنتاج الذهب وصادراته لم تكن متسقة إذ أن هذا يؤكد أن تعدين الذهب التقليدي استمر خلال فترة السنوات الثماني الماضية. ومع ذلك فإن إحصاءات الصادرات سجلت أن صادرات الذهب بلغت صفرا في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالكوبالت، أبلغ أيضا الفريق أن هناك ترسبات هامة منه غير أنه لم يتم بعد الشروع في استغلالها. وأكد أيضا ممثلو القطاع الخاص والحكومة أنه ليس هناك من الوقت الراهن أي إنتاج محلي من النحاس أو الماس.

١٠٣ -وأكد الفريق أن بوروندي استخدمت عادة كمركز لإعادة التصدير والمرور العابر بالنسبة لمادتي الذهب والماس المنتجتان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن هذه التجارة تقلصت كثيرا على إثر الحظر الذي دام ثلاث سنوات والذي فرض على بوروندي في عام ١٩٩٦. وأكد أيضا المسؤولون أن عجز بوروندي عن مراقبة حدودها، بالإضافة إلى ما عرفت به من تجارة عبر الحدود، أديا إلى انتشار عملية التهريب صغيرة النطاق.

١٠٤ -وزودت أيضا حكومة بوروندي الفريق بمعلومات مفادها أنها كانت أتيحت لها فرصة مشروعة للاستفادة من

الثروة المعدنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ١٩٩٧ غير أنها رفضت ذلك. ويتبين من نسخة من مشروع الاتفاق أن وزير المناجم الكونغولي عرض على جمهورية بوروندي ورجال الأعمال فيها مشروع تعدين مشترك في منطقة بافواسندي لاستغلال منطقة تبلغ مساحتها ٢٠٠٠٠ كيلومتر مربع تزخر بترسبات الذهب والماس والكولتان والكاسيترايت.

سادسا – بلدان المرور العابر

١٠٥ –قام الفريق بالتحقيق في دور البلدان المجاورة في المنطقة على الرغم من عدم مشاركتها مباشرة في الصراع وذلك لإعطاء صورة كاملة أكثر عن أنشطة استغلال المعادن.

جنوب أفريقيا

١٠٦ –تتخذ جنوب أفريقيا موقفا محايدا إزاء الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أنها تدعو إلى تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وإنهاء الصراع. وتقيم أيضا جنوب أفريقيا علاقات وثيقة مع جميع الأطراف وتشترك بفعالية في عملية السلام. ويقوم أيضا رئيسها السابق نيلسون مانديلا بدور الوسيط في عملية أروشا للسلام في بوروندي.

١٠٧ –وعلى الصعيد التجاري، تقوم جنوب أفريقيا بنشاط كبير في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمكن الفريق من معاينة ذلك مباشرة خلال زيارته إلى المنطقة الواقعة على حدود زامبيا الشمالية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعبر هذه الحدود يوميا نحو ١٥٠ شاحنة كبيرة محملة بمواد غذائية وآلات ومنتجات أخرى معظمها من جنوب أفريقيا. وتنقل العديد من هذه الشاحنات النحاس والكوبالت إلى جنوب أفريقيا منذ عودتها لمعالجتها وشحنها من ميناء دربان وميناء نيلسون مانديلا (ميناء إليزابيث) إلى وجهاتها النهائية. وذلك ما سينهي بالفعل دور ميناء دار السلام بوصفه الميناء الذي اعتادت الكونغو تصدير النحاس والكوبالت منه. ونظرا لأن جنوب أفريقيا بلد يواجه نقصا في موارده المائية، تقوم حاليا رجال الأعمال فيها بدراسة إمكانيات استيراد المياه من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠٨ –وتضطلع شركات تعدين كبرى تابعة لجنوب أفريقيا، مثل الشركة الانغلو –أمريكية، بنشاط في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما توجد لدى فريق الخبراء معلومات تفيد بأن هذه الشركات تقوم بدور بارز في الامتيازات التي حصلت عليها زمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠٩ –وتوجد لدى فريق الخبراء معلومات موثوقة تفيد بأن أطرافا فاعلة مختلفة، يوجد البعض منها في جنوب أفريقيا والبعض الآخر خارجها، تستخدم الأراضي والمرافق التابعة لجنوب أفريقيا بغرض الاضطلاع بأنشطة تجارية غير مشروعة تشمل الموارد الطبيعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى سبيل المثال، توجد لدى الفريق أدلة تثبت أن الكولتان والماس والذهب يتم تهريبها من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جنوب أفريقيا إما عبر الحدود الشمالية التي تسمح بتسرب المهربين أو عبر مهابط الطائرات غير الخاضعة للرقابة والتابعة لها والبالغ عددها أربعة آلاف مهبط.

زامبيا

١١٠ –تتقاسم زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية منطقة الحزام النحاسي الغنية. كما شكلت زامبيا تقليديا شريان عبور حيوي بالنسبة لمنطقتي كاساي وكاتنغا. وفضلا عن ذلك، تحددت ملامح اقتصاد تلك المنطقة بالتبادل التجاري عبر الحدود الذي يمر من شمالها الذي يشكل منطقة فلاحية في أغلبها. ويشير معرض الصادرات الزامبية الذي أقيم

مؤخرا في لوبونباشي إلى بداية علاقة تجارية جديدة تهيمن عليها الصادرات الزامبية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١١١ –ولا ينبغي أن يساء فهم الاستقرار النسبي لزامبيا، برغم الانتشار الذي تشهده التراعات الدائرة في عديد من الدول المجاورة، على أنه قدرة على السيطرة على جميع الأنشطة المتصلة باستغلال الموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي تنفذ داخل أراضيها. وتوجد معلومات لدى فريق الخبراء تفيد بأن موارد كونغولية متنوعة قادمة من الجمهورية تقوم بعبور زامبيا بشكل غير مشروع، نظرا لعدم قدرة الجمهورية بالأساس على إنفاذ مراقبة فعالة على حدودها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زامبيا لا تكاد تقدر على مراقبة مخيمات اللاجئين الموجودة على أراضيها والتي تتم فيها الأنشطة التدريبية على القيام بعمليات توغل انطلاقا من هذه الأراضي.

١١٢ –ولئن كانت زامبيا لا تقدر على مراقبة الأنشطة الناجمة عن الصراع في كل من أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن هنالك أنشطة أخرى تنفذ بموافقة كبار المسؤولين الذين لهم مصلحة فيها. ولئن كان الجيش الزمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتصل بزمبابوي عبر الجو أساسا، فإن زامبيا، رغم تكذيباتها الرسمية، منحت هذا الجيش الوصول البري إلى الجمهورية باستخدام سككها الحديدية والطريق السريعة كزومباليزا – شيروندا لنقل معداته الثقيلة. وما يقوم الجيش الزمبابوي بنقله عندما يستخدم هذه الطريق هو أمر غير واضح.

١١٣ –وعلم فريق الخبراء أن الأسلحة تعبر كلا من زامبيا وجمهورية تترانيا المتحدة لتصل إلى موليرو، حيث يتم تخزينها إلى حين نقلها إلى مختلف المجموعات المتمردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١١٤ –وأوضح الأمين العام للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لفريق الخبراء أن عدم تعاون حكومة زامبيا مع الفريق يعود إلى تقريره، الذي أحدث تصلبا في مواقف الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

جمهورية تترانيا المتحدة

١١٥ –عمل ميناء دار السلام تقليديا على خدمة المنطقة غير الساحلية. واحتفظت جمهورية تترانيا المتحدة بدور محايد في الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا الغرض، أبلغ فريق الخبراء بأن جمهورية تترانيا المتحدة قامت بدور كبير في صياغة اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار لعام ١٩٩٩. وخلال الزيارة التي أداها الفريق إلى دار السلام، أبانت حكومة جمهورية تترانيا المتحدة عن موقف معاد للفريق. وأعرب مسؤولو الحكومة عن هذا الموقف بإبداء اعتراض قوي على إدراج أي إشارة لها في التقرير. ونفت جمهورية تترانيا المتحدة أن تكون الأخشاب التي مصدرها جمهورية الكونغو الديمقراطية تعبر عن طريق ميناء دار السلام. كما نفت الادعاءات بوجود التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما في دار السلام، وبوجود أنشطة تهريب للماس تمر عبر مصرف تترانيا. ولئن كان الفريق يقر بقوانين البلد الصارمة، التي تعمل في مجملها على ردع تهريب المعادن إلى داخل البلد، فإنه في هذه الحالة يمتلك وثائق تثبت الادعاءات الثلاثة جميعها. وفضلا عن ذلك، يشير الفريق إلى ما قيل سابقا بشأن النقل المنتظم للكولتان انطلاقا من ميناء دار السلام. ويشكل هذا الأمر حقيقة قائمة أخرى يوجد لدى الفريق ما يثبتها ولكن الحكومة قامت بنفيها. وفي هذه الحالة نفت الحكومة والهيئة التترانية لشؤون الموانئ نفيا قاطعا أن يكون الكولتان القادم من جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تم تصديره انطلاقا من ميناء دار السلام. بيد أن الفريق، كما ذكر آنفا، يوجد لديه دليل يثبت عكس ذلك. ويشير هذا الدليل على سبيل المثال إلى أنه تم في

١٣ تموز/يوليه ٢٠٠١ شحن حاوية واحدة من مادة الكولتان على متن السفينة KARINA S ، وهي باخرة تابعة لشركة SAFMARINE، انطلاقا من ميناء دار السلام باتجاه هامبورغ عن طريق أنتويرب. وعملت شركة SAF-MARINE بشكل منتظم ولعدد من السنوات على نقل الكولتان من دار السلام. وبذلك استنتج الفريق أن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة تشترك في أنشطة استغلال الموارد الطبيعية بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١١٦ -وفضلا عن ذلك أبلغ فريق الخبراء بأن جميع الأسلحة التي تعبر جمهورية تنزانيا المتحدة يجري التثبت منها وترافقها حراسة عسكرية في طريقها عبر أراضي تنزانيا. بيد أن الفريق علم من مصادر موثوقة أن الأسلحة الموجهة إلى المجموعات المسلحة تعبر عن طريق جمهورية تنزانيا المتحدة لتصل إلى موليرو في جنوب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١١٧ -ويظل دور جمهورية تنزانيا المتحدة في أنشطة استغلال الموارد الطبيعية مقتصرا على دورها كطريق عبور استراتيجية.

كينيا

١١٨ -تشكل كينيا، باعتبارها موطنا لمجموعة كبيرة من اللاجئين الكونغوليين، محورا ماليا ومركزيا بالنسبة لمنطقة البحيرات الكبرى. ويقوم ميناء ممباسا بدور مهم في تجارة العبور في المنطقة، ولا سيما بالنسبة لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشير الاحصائيات إلى أن حجم سلع العبور من الجمهورية تضاعف خمس مرات فيما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. ولئن كانت هنالك مؤشرات تفيد بأن شركة الشحن الجوي TAC تقوم بنقل الكولتان، ولربما الذهب، من بوكافو إلى أوروبا عن طريق نيروبي، فإنه لا وجود لدليل يثبت أن كينيا تقوم بدور كبير في التراع الجاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في أنشطة استغلال الموارد الطبيعة.

جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو

١١٩ -توجد لدى فريق الخبراء معلومات موثوقة تفيد بأن جمهورية أفريقيا الوسطى، التي هي كذلك بلد منتج للماس، تشكل أحد أول بلدان العبور بالنسبة للماس المهرب من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمر هذا الماس أساسا عبر منطقة شمال يوبانغي (مقاطعة إكواتور)، التي هي قاعدة للمجموعة المتمردة حركة تحرير الكونغو، وعبر مدينة كيسنغاني (مقاطعة أورينتال)، التي تقع فعليا تحت مراقبة الجيش الوطني الرواندي. ويشمل تدفق الماس المهرب كل من الماس القادم من منطقة كاساي التي تراقبها الحكومة، والذي يتم تهريبه عبر كينشاسا، والماس القادم من المناطق التي يراقبها المتمردون والتي تحيط بكيسنغاني. وثبت لدى فريق الخبراء أنه يتم فيما بعد تصدير هذا الماس الكونغولي إلى المراكز المختلفة للاتجار بالماس في الخارج تصحبه شهائد المنشأ التي تحدد هويته على أساس أنه من الماس المنتج في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٢٠ -وهذا الاتجار غير المشروع بالماس ينتج إلى حد كبير عن الضرائب المنخفضة نسبيا التي تُفرض على صادرات الماس في جمهورية أفريقيا الوسطى، مقارنة بالمعدلات التي تفرضها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجيش الوطني الرواندي. وتساهم عوامل كثيرة في السهولة التي يتم بها الاتجار غير المشروع بالماس. وتشمل هذه العوامل المصاعب القائمة أمام مراقبة الحدود على امتداد نهر أوبانغي، وما تتسم به الإدارة العامة في جمهورية أفريقيا الوسطى من سوء تصرف وعمليات الرقابة على الحركة الجوية من الخلال.

١٢١ -وورد في تقرير فريق الخبراء اسم جون إيف أوليفيه كميسِّر لأنشطة استغلال الموارد الطبيعية في المناطق الواقعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي تسيطر عليها القوات الأوغندية والمتمردون. وذكر التقرير أن السيد أوليفيه

استخدم بانغي كقاعدة خلفية تابعة له لتنفيذ العمليات. والتقى السيد أوليفيه بفريق الخبراء. وأوضح للفريق أنه لئن كان ينشط في المنطقة بوصفه وسيطا سياسيا مستقلا فإنه لا يشارك في الأنشطة التجارية التي يُضطلع بها في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي المنطقة.

١٢٢ -ولاحظ الفريق وجود نمط مماثل في جمهورية الكونغو لإعادة تصدير الماس الكونغولي المهرب وناتج عن المعدلات المنخفضة للضريبة المفروضة على الصادرات وعن السياسات المتحررة في مجال الاتجار بالألماس.

سابعا – المجموعات المسلحة

المجموعات المسلحة الوطنية

التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما

١٢٣ -التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما مجموعة متمردة كونغولية من صنع الدولة الرواندية، وهي تعتمد ماليا وسياسيا وعسكريا على كيغالي. وتألف التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، الذي أنشئ في كيغالي في تموز/يوليه ١٩٩٨، في البداية من مجموعة متنوعة من الرعايا الكونغوليين الموجودين في المنفى، بمن فيهم أفراد من بقايا نظام موبوتو ومساعدين سابقين لكابيلا، ينتمون إلى خلفيات إيديولوجية متباينة. وعلى إثر خلاف على الزعامة، انقسم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية إلى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ـ غوما والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ـ حركة التحرير. وانتقلت حركة التحرير فيما بعد إلى التحالف مع أوغندا ثم نقلت مقرها إلى كيسنغاني. وعقب الإطاحة ببارنست ومبا ديا ومبا، يتولى حاليا أدولف أونوسومبا رئاسة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ـ غوما.

١٢٤- وانشق عن هذه المجموعة في الآونة الأخيرة عدد آخر من أعضائها. أصبح مبوسا نياموبسي، وهو طبيب تربطه علاقات وثيقة بجنوب أفريقيا، رئيسا للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ـ حركة التحرير، ويتلقى الدعم من أوغندا. ولقد سعت أوغندا سعيا حثيثا لإضعاف التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ـ غوما، وبالتالي إضعاف قبضة رواندا على الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٢٥- وأخذ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ـ غوما زمام السلطة في جميع المناطق التي يسيطر عليها وبات يمارس جميع المهام الإدارية للدولة. وتُرسَل جميع الضرائب والرسوم الجمركية المحصَّلة إلى كبار المسؤولين في مجموعة المتمردين مباشرة.

١٢٦- وأُصيب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ـ غوما بضربة قوية نتيجة هبوط أسعار الكولتان، الذي يستغله التجمع ويحصِّل ضرائب عليه. واضطرت مجموعة المتمردين إلى اللجوء إلى أساليب مالية مختلفة لاستعادة عافيتها المالية. ولجأت إلى تدابير متطرفة اشتملت على جمع ضرائب بمفعول رجعي وفرض رسوم جمركية على المعونة الإنسانية. ومن المعتقد أيضا أن هبوط أسعار الكولتان كان له أثر إيجابي على المرونة النسبية التي أبدتها هذه المجموعة في أثناء الاجتماع التحضيري للحوار بين الكونغوليين المعقود في غابوروني.

١٢٧- وثمة صلة بين استغلال الموارد وما يبذله التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ـ غوما من جهود مستمرة لمواصلة الصراع أو المحافظة، على أقل تقدير، على الوضع الراهن.

التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير

١٢٨- عقب انفصال هذا التجمع عن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما وانفصاله عن رواندا، بدأ القتال بين أفراده ينخر في عظامه. وقد اتحد فيما بعد مع حركة التحرير الكونغولية وشكّلا معا جبهة تحرير الكونغو.

حركة التحرير الكونغولية/جبهة تحرير الكونغو

١٢٩- يقود جان - بيير بيمبا حركة التحرير الكونغولية/جبهة تحرير الكونغو، وهي الجناح الأوغندي الموازي للجناح الرواندي من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. ولقد فهِم جان بيير بيمبا، بحكم كونه ابن بيمبا - ساولانا، وهو من كبار رجال الأعمال والسياسيين الكونغوليين الأثرياء، فهِم بسرعة الأساليب التي تتبعها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في مجال تجنيد الأفراد، فساهم فيها وجنى من ورائها منافع كبيرة خلال المرحلة الأولى من استغلال الموارد. ودحض السيد بيمبا في أثناء اجتماعه مع الفريق في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بقوة الاتهامات الموجهة ضده والمذكورة في التقرير، كما أبرز بعض الوثائق التي تؤيد مزاعمه.

١٣٠- بيد أن طموحات السيد بيمبا وارتباطاته مع مجموعات معينة من (ميليشيات ماي ماي) اعتُبر بمثابة تهديد لوجود أوغندا في البلد. ولهذا تعين عليه قبول تقاسم السلطة مع قائد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، إرنست وامبا ديا وامبا، في التحالف الجديد لجبهة تحرير الكونغو.

ماي ماي

١٣١- كانت ماي ماي قد شُكلت في عام ١٩٩٦ ردا على تواجد قوات أجنبية مهيمنة في صفوف قوات تحالف القوات الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو - زائير التابعة للرئيس كابيلا. ويقال إن العضو المؤسس لهذه المجموعة هو اللواء دوينا وإن مجموعته متواجدة في منطقة فيزي. وكانت مجموعة ماي ماي منذ آب/أغسطس ١٩٩٨ تعتبِر الجيش الرواندي عدوّها الرئيسي. وتتواجد في جمهورية تنزانيا المتحدة بعض مجموعات من ماي ماي أو أقامت فيها وجودا ماديا من نوع ما.

١٣٢- وتستخدم مجموعة ماي ماي، التي تعتبر نفسها ميليشيات وطنية، سيطرتها على المنطقة ومعرفتها بتحركات العدو للحصول على السلاح من الانتصارات التي تحققها في المعارك. وأنكرت ماي ماي أمام الفريق أنها استخدمت الأموال الآتية من مبيعات الموارد الطبيعية لأغراض شراء الأسلحة. وذكروا في الواقع أن مجموعات ماي ماي تقاتل الجيش الوطني الرواندي والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية كيما تمنعها من السيطرة على موارد من قبيل الكولتان والماس والذهب. وينظرون إلى الإيرادات المتولدة عن تلك الموارد على أنها الدافع الوحيد الذي يحفز الجهاز العسكري الرواندي على مواصلة احتلاله للبلد. ولا توجد لدى مجموعة ماي ماي شبكة تجارية كافية تمكّنها من الاعتماد على استغلال الموارد لدعم جهودها العسكرية. ففي إحدى المرات وبعد أن وضعت ماي ماي يدها على مطار شابوندا اتصلت بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقوم بإخلاء المخزون من الكولتان. وتتلقى ماي ماي من وقت لآخر الدعم المالي من كينشاسا في شكل إنزال جوي للطرود. وتستخدم الأموال في شراء أغذية وأدوية.

١٣٣- وتوفرت للفريق معلومات موثوقة جدا تفيد أن قادة ماي ماي الموجودين في جمهورية الكونغو الديمقراطية أجروا قُبيل انعقاد اجتماع الحوار بين الكونغوليين بفترة وجيزة اتصالات سرية مع بلدان شرق أوسطية تهدف إلى تأسيس قوة ماي ماي موحدة جديدة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان هؤلاء القادة يأملون في الحصول على

أسلحة ومعدات عسكرية أخرى مقابل الموارد الطبيعية والأنشطة التجارية الثنائية.

* * *

١٣٤- ولدى تحليل الفريق لأنشطة المجموعات الوطنية المسلحة استطاع تحديد النمطين التاليين:

(أ) أن جميع المجموعات لها قيادة سياسية مركزية وجهاز عسكري عائم. وهذا يعني أن الجنود المسلحين المنتسبين لتلك المجموعات، ومنهم عدد كبير من القوات المسلحة الزائيرية السابقة، يُعرفون بحسب انتمائهم لمنطقة إقليمية أكثر من انتمائهم لحركة ما؛

(ب) أن ادعاء السيطرة على إقليم ما لا يعني بالضرورة وجودا ماديا في تلك المنطقة. إذ توجد أيضا مناطق نفوذ متداخلة عديدة. غير أن السيطرة المادية الفعلية تُحددها الموارد الموجودة في تلك المنطقة. ويسفر هذا الوضع عن معاناة شديدة لمن لم يسعفهم الحظ في العيش في منطقة غنية بالموارد، لأنهم لن يحصلوا حتى على الخدمات الشحيحة المتضائلة التي تقدمها إدارة مجموعة المتمردين.

المجموعات المسلحة الأجنبية (القوى السلبية)

١٣٥- يعمل على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية عدد كبير من المجموعات المتمردة الأجنبية، مستغلة الدعم الذي تقدمه لها حكومة كينشاسا وحلفاؤها، وحالة انعدام القانون المتفشية في الرقعة الشاسعة من المنطقة. وتشمل هذه المجموعات القوى الديمقراطية المتحالفة الأوغندية وجبهة ضفة النيل الغربية، والجيش الشعبي الرواندي المشكَّل حديثا. ووردت تقارير متضاربة حول مستوى النشاط الذي تضطلع به المجموعات المتمردة الأوغندية حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تستخدم وتعمل على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية مجموعة متمردة أنغولية منها مجموعات تابعة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وجبهة تحرير جيب كابندا. وبالإضافة إلى ذلك، توجد مجموعتان من المتمردين من بوروندي هما: قوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية. بيد أن الفريق يركز في هذا القسم على القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات انتراهموي التي انضم عدد من أفرادها إلى جيش تحرير رواندا الأول والثاني، وكذلك إلى قوات الدفاع عن الديمقراطية.

قوات الدفاع عن الديمقراطية

١٣٦- تزود زمبابوي وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المتمردين التابعين لقوات الدفاع عن الديمقراطية بالأسلحة. وغالبا ما تتم مقايضة ومبادلة تلك الأسلحة مع مجموعات مسلحة أخرى. ويقوم جيش زمبابوي بتدريب الضباط العاملين وغير العاملين أيضا وتفيد التقارير أنهم يتدربون أيضا على يد عسكريين من كوريا الشمالية في لوبومباشي. وفي مقابل ذلك، تحارب قوات الدفاع عن الديمقراطية، وهي تتصرف أساسا كمرتزقة، إلى جانب ميليشيات ما ماي وقوات جيش تحرير رواندا ضد قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، والجيش الشعبي الرواندي والجيش البوروندي. ومع ذلك، لا توجد بين تلك المجموعات قيادة مشتركة أو منسقة. فهذه التحالفات القصيرة الأجل تمليها الضرورات التكتيكية. ويبدو أن قوات الدفاع عن الديمقراطية تقوم بوظيفة منسق بين هذه المجموعات المسلحة التي لا تجمعها عرى قوية.

١٣٧- ويوجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما يُقدر بـ ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ مقاتل من قوات الدفاع عن الديمقراطية، مسلحون ببنادق من طراز (كلاشينكوف). وبالنظر لوعورة الأراضي وصعوبة الظروف القتالية، يرافق كل مقاتل عادة حمالون مسلحون بمناجل. ويمكن أن يتصور

المرء أن الجنود مدعومين بآلاف الحمالين الذين ينقلبون في نهاية المطاف إلى مقاتلين.

١٣٨- ويتخذ رئيس قوات الدفاع عن الديمقراطية، جان - بوسكو نداييكينغوروكي من لوبومباشي مقرا له. وتتردد إشاعات بأنه يسيطر أو يمتلك مصالح تعدين في منطقة كاتنغا وأنه يستخدم ما يجنيه من أرباح منها لتغطية تكاليف كبار الضباط العاملين في خدمته، أو جانب منها.

١٣٩- وفي جملة التوريدات المقدمة إلى قوات الدفاع عن الديمقراطية طائرة تستخدم مدْرجا صغيرا في كيليمبوي الواقعة في جبال ميتومبا، غربي بوكافو وأُوفيرا. وحدثت مناوشات مع ميليشيات ماي ماي بغرض السيطرة على هذا المدرج. وكان هذا المدرج قد استُخدم في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ من قِبل تحالف القوات الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو - زائير.

١٤٠- وتجنِّد قوات الدفاع عن الديمقراطية شبانا من مخيمات اللاجئين القريبة في جمهورية تنزانيا المتحدة التي تقدم حاليا مأوى لعدة آلاف من اللاجئين، وتعدهم مقابل ذلك كحافز للانخراط في صفوفها أراضي في بوروندي. وحقق هؤلاء انتصارات عسكرية صغيرة في مناطق نائية نسبيا من بوروندي.

ميليشيات انتراهموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة (الجيش الرواندي الأول والجيش الرواندي الثاني)

١٤١- بعد إخفاق الهجوم الذي شنَّه جيش تحرير رواندا الأول بدءا من أيار/مايو والذي استمر طيلة شهر كامل ضد الجيش الشعبي الرواندي، تفرقت بقاياه أشتاتا في سائر أرجاء منطقة كيفو الشمالية، واستقر معظمهم حول ماسيسي. وقد فشل هذا الهجوم الذي خطط له وسانده، حسبما أفادت التقارير، جيش زمبابوي، بسبب عدم قدرة قوات جيش تحرير رواندا الأول وجيش تحرير رواندا الثاني على تنسيق هجماتهما، وعدم تأييد الشعب الرواندي له. واضطلعت فلول جيش تحرير رواندا الأول، بعد أن قبضت قوات الجيش الشعبي الرواندي على كبار قادته، بهجمات متفرقة على سبيل البقاء على قيد الحياة في أغلب الأحيان. واشتملت بعض الهجمات، حسبما أفادت التقارير، على محاولات لمصادرة المخزونات من الكولتان وغيره من الموارد. ومن المعتقد أن جيش تحرير رواندا الأول قد تردَّى إلى حالة ضعف شديدة لم يعد يمثل معها أي تهديد جدي، بعد أن تم إلقاء القبض على عدد كبير من قواته وتم إيداعهم في معسكرات لإعادة التأهيل في رواندا.

١٤٢ -ويرابط جيش تحرير رواندا الثاني، وقوامه ٥ ٠٠٠ رجل، أساسا جنوبي كيفو، على مقربة من شابوندا وفيزي وبركا، وإن كانت له أيضا مكاتب للقيادة والاتصال في لوبومباشي بإقليم كاتانغا - وتفيد التقارير بأن بعضا من جنوده تم تجنيدهم في مخيمات اللاجئين برامبيا - وأفيد بأنهم اصطدموا، بوصفهم جزءا من تحالف مرن وقائم مع جبهة الدفاع عن الديمقراطية وماي ماي، بالتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في غوما، وبالقوات الرواندية والبوروندية في منطقة جنوبي كيغو. ويبدو أن القتال المستمر، والمكثف في بعض الأحيان، كان يهدف في رأي العديد من المصادر المطلعة، إلى السيطرة على الطريق المؤدي إلى بوروندي أو إثارة القلاقل في المنطقة بغية منع بذل جهود فعالة لتسريح الجنود. وأشارت مصادر موثوق بها إلى أن عدة آلاف من مقاتلي جيش تحرير رواندا تم ضمهم مؤخرا إلى القوات المسلحة الكونغولية. وقد أعلن الرئيس كابيلا، خلال الزيارة التي قام بها أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شهر أيلول/سبتمبر أنه سيتم تسريح ٣ ٠٠٠ شخص من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الرواندية وجنود انتراهاموي الموجودين في كامينا (إقليم

كاتانغا)، وذلك تحت إشراف بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثامنا – النتائج

١٤٣ –لا يزال الاستغلال المنظم للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قائما على قدم وساق – وتشمل هذه الأنشطة عددا كبيرا من الدول وعناصر أخرى غير حكومية، بعضها من المنطقة وبعضها من الخارج، بعضها ضالع مباشرة في الصراع وبعضها غير ضالع مباشرة فيه. وقد أدى الاستغلال إلى تضخم ثروات أفراد ومؤسسات، استغلوا الوضع الراهن لتكوين أكبر قدر ممكن من الثروة.

١٤٤ –وبدون إيجاد حل للصراع الأشمل الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، سيكون ضربا من الخيال توقع انتهاء استغلال الموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في البلد. ولا يمكن النظر إلى استغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو التعامل معه بمعزل عن الوضع الراهن القائم في المنطقة، أو إغفال ذلك الوضع. وإنما ينبغي إدراك أن هذا الاستغلال هو جزء من المشكلة، المتصلة بإحكام بمسائل أخرى خطيرة في المنطقة.

١٤٥ –ويرجع السبب الأساسي والجوهري وراء الاستغلال المستمر والمنظم للموارد الطبيعية من جانب جماعات "السلب" المختلفة العاملة في البلد إلى الانهيار الفعلي لمؤسسات الدولة وهياكلها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تتسم بضعف شديد نظرا لعدم قدرتها على مقاومة أي ضغوط وعدم رغبتها في ذلك. وجدير بالذكر أن الدولة المتداعية توفر فرصا مالية وحوافز هائلة للعناصر اللاأخلاقية التي تعمل تحت ستار الحكومات المختلفة أو المصالح التجارية أو عصابات المافيا أو الأفراد وغيرهم. ولن يكون واقعيا على الإطلاق أن نتوقع ممارسة الدولة لأي قدر من السلطة على إقليمها في مثل هذه الظروف. ولتصميم هذا الوضع الخطير يتعين البدء في إعادة بناء مؤسسات الدولة. وسيتطلب ذلك اتباع نهج منتظم ومستمر على مدى عدة أعوام وبمساندة كاملة من المجتمع الدولي وبالتعاون معه.

١٤٦ –وما زال النزاع مستمرا ولكن بدرجة أخف، لا سيما من جانب الجماعات المسلحة المختلفة التي تواجه القوى الأجنبية لتحول دون وصولها إلى الموارد المختلفة والسيطرة عليها. بيد أن وقف إطلاق النار سار بصفة عامة في الخطوط الأمامية، ليجعل استغلال الموارد النشاط الأساسي للقوات الأجنبية ومختلف الجماعات المسلحة التي يتساهل الأقدم منها مع أنشطة الجماعات الأحدث بوصفها معارضة عسكرية تحت السيطرة، ليضمن استمرار التهديدات الأمنية ويجد بالتالي مبررا لاستمرار وجوده العسكري في جمهورية الكونغو.

١٤٧ –ومن ثم، يوجد ارتباط واضح بين استمرار الصراع واستغلال الموارد الطبيعية. ولن يكون من قبيل الخطأ القول بأن أحدهما يؤدي إلى الآخر. لقد تحولت العمليات العسكرية والوجود العسكري لجميع الأطراف في الكونغو إلى أنشطة تمول نفسها بنفسها دون أن تستشعر الأطراف المعنية أي عبء مادي. الأمر الذي يتيح لها قدرا أكبر من الحرية دون وجود ضغوط مالية لإنهاء الصراع.

١٤٨ –لقد كان الحافز الأساسي لتدخل البلدان أو الجيوش الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية سياسيا وأمنيا في المقام الأول، ثم تحول بمرور الوقت وبسبب الطبيعة المتغيرة للصراع إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الفوائد التجارية والمادية. وينسحب ذلك على حلفاء الحكومة ومؤيدي المتمردين.

١٤٩ –ونظرا لامتداد النزاع والحروب الأهلية في المنطقة، فقد تكون لدى بلدان عديدة على ما يبدو شعور هائل بعدم

الأمان والشك في دوافع جيرانها. ومع ذلك، يجب ألا يسمح للبلدان الضالعة في الصراع أن تستخدم ذلك كذريعة لتعزيز تطلعاتها وأهدافها الوطنية.

١٥٠ -وخلافا لاحتجاجاتها الشديدة، فقد سمحت حكومة جمهورية الكونغو لبعض الشركات الأجنبية بمواصلة استغلال الموارد في المناطق الخاضعة للمتمردين دون التراجع عن أي امتيازات ممنوحة أو إلغائها. وقد لقي ذلك دعما من جانب بعض الوزراء في كينشاسا الذين تربطهم صلات بتلك الشركات ويتعاملون معها بنشاط.

١٥١ -ولا يزال الغوض يحيط بالمصادر الفعلية لتحويل جهود الحرب من جانب الأطراف المختلفة، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يحصل الفريق على إجابة شافية من أي من الأطراف الذين تم استجوابهم، وبدا واضحا أن هناك أمورا كثيرة يجري إخفاؤها ولا يراد الإعلان عنها. وتشير ميزانيات الدفاع الرسمية، في البلدان الضالعة في أعمال قتال، في الحالات التي قدمت فيها معلومات مختارة، بوضوح إلى أن تلك البلدان لا تستطيع أن تتحمل تكاليف تورطها في جمهورية الكونغو. ويتضح في مثل هذه الحالات أن المجهود الحربي يجري تمويله من مصادر غير مدرجة على الميزانية، مما يغذي الشكوك والهواجس. وربما تكون بعض المساعدات الدولية قد أسيء استخدامها لتمويل الصراع. الأمر الذي يمكن أن يساء تفسيره على اعتبار أنه اعتراف بأنشطتهم الرامية إلى تأجيج الصراع وقبول لها.

تاسعا – التوصيات

المؤسسية

١٥٢ -كي يتسنى لجمهورية الكونغو الديمقراطية ممارسة سيطرة فعلية على أراضيها وحماية مواردها الطبيعية من الأنشطة غير المشروعة، يجب أن يطلب إلى المجتمع الدولي المساعدة في صياغة خطة عمل بشأن إعادة بناء مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتعين ربط ذلك بعقد مؤتمر دولي يعنى بالسلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

١٥٣ -يجب إعادة النظر في جميع الامتيازات والاتفاقيات التجارية والعقود التي أبرمت خلال فترة حكم لوران - ديزيريه كابيلا (١٩٩٧-٢٠٠١) وما بعدها في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، بما في ذلك الامتيازات والعقود والاتفاقيات التجارية التي أبرمت سرا وبالإكراه، ومراجعتها لتعديل وتصحيح جميع التجاوزات. وبعد تصحيح هذه الالتزامات التعاقدية، يجب أن تجرى عملية إعادة التفاوض تحت إشراف هيئة خاصة ينشئها مجلس الأمن. وستدعم هذه العملية جهود الرئيس جوزيف كابيلا الرامية إلى إعادة بناء بلاده وإعادة تشييدها بصورة شفافة ومنظمة، يمكن أن تجتذب الاستثمار الأجنبي الحقيقي إلى جمهورية الكونغو التي هي في مسيس الحاجة إليه. ويمكن أن يساعد تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة في تيسير تلك العملية.

١٥٤ -ويتعين على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التسريع في عملية نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة الادماج لتبديد المخاوف الأمنية التي أعرب عنها عدد من دول المنطقة، بما فيها جمهورية الكونغو، إلى الحد الذي يمكن البلدان المعنية من التفاوض فيما بينها بشأن سبل تأمين حدودها دون الاعتداء على سيادة أي دولة.

المسائل المالية والفنية

١٥٥ -يعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الجهات المانحة مؤهلة أكثر من غيرها لتقييم المساعدة التي تقدمها تقييما نقديا. ولعل هذه الجهات المانحة الدولية أن تنظر في أن تقدم إلى مجلس الأمن، في أقرب وقت ممكن، تقييمها لدور المساعدة التي تقدمها في الإعانة على تمويل

استمرار الصراعات والإبقاء على الحالة الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى.

١٥٦ -ويجب إعلان وقف اختياري لمدة زمنية معينة يحظر بموجبه شراء واستيراد السلع الثمينة مثل الكولتان، والماس، والذهب، والنحاس، والكوبلت، والأخشاب والبن، التي يكون منشؤها في المناطق التي تتواجد بها قوات أجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك في الأراضي الخاضعة لسيطرة جماعات المتمردين.

١٥٧ -وخلال فترة الوقف الاختياري، ينبغي للبلدان المتورطة في الصراع بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا سيما بلدان العبور مثل زامبيا، وجنوب أفريقيا، وكينيا وجمهورية تترانيا المتحدة، أن تعيد النظر في تشريعاتها الوطنية، وتسن ما يلزم من قوانين للتحقيق في أمر القائمين بالاتجار غير الشرعي للسلع العالية القيمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقديمهم إلى العدالة.

١٥٨ -وينبغي، خلال نفس الفترة الزمنية، وضع الصيغة النهائية لجميع التدابير الفنية التي توجد قيد النظر، مثل توحيد شهادات الإنتاج، ومواءمة نظم الضرائب والقواعد التنظيمية لعمليات التحقق، وتجميع عمليات تحليل إنتاج الماس والإحصاءات التجارية. وينبغي للهيئات المعنية، مثل مجلس الماس العالمي، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والاتفاقية الخاصة بالتجارة الدولية بأنواع الحيوان والنبات المهددة بالانقراض، رصد هذه التدابير للتحقق من فعاليتها. وينبغي أيضا أن يجري التركيز على معايرة وتوحيد الإجراءات والقواعد التنظيمية في منافذ الدخول بالوجهة النهائية.

١٥٩ -وينبغي أن تمر الإيرادات المتأتية من موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر ميزانيات الدول. كما يجب مراقبة تحصيل الضرائب واستخداماتها بصرامة وأن تتسم العملية بالشفافية وتكون موضع مساءلة.

الجزاءات

١٦٠ -قد ينظر مجلس الأمن في فرض جزاءات. غير أن توقيت فرض هذه الجزاءات سيتوقف على تطور الحالة فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن التطورات المستجدة في منطقة البحيرات الكبرى، بعد نشر هذه الإضافة. وفي انتظار أي إجراء قد يقرر مجلس الأمن اتخاذه، تدعو الضرورة الآن إلى إنشاء آلية للرصد والمتابعة، تقوم بانتظام بتقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن مدى التقدم المحرز في أنشطة الاستغلال وغير ذلك من المسائل التي تكون قيد نظر مجلس الأمن، وذلك قبل اتخاذ أي قرار بشأن الجزاءات.

(توقيع) محمود قاسم، الرئيس
(توقيع) مجاهد علام
(توقيع) ميل هولت
(توقيع) هنري مي
(توقيع) مصطفى طال
(توقيع) جيلبير بارت

المرفق الأول

البلدان التي تمت زيارتها وممثلو الحكومات والمنظمات الذين أجريت مقابلات معهم

يود الفريق الإعراب عن عميق تقديره للمسؤولين الحكوميين، والدبلوماسيين، والمنظمات غير الحكومية، والصحفيين، وغيرهم ممن التقى بهم الفريق وساعدوا على صدور هذه الإضافة. ويود الفريق أن يعرب بصورة خاصة عن امتنانه للتعاون رفيع المستوى الذي قدمه له حكومات أوغندا وبوروندي وناميبيا.

بيد أن الفريق يعرب عن خيبة أمله إزاء عدم إبداء حكومات جمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي ما يكفي من التعاون.

ويود الفريق كذلك الإعراب عن شكره الخاص لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبصفة خاصة للسفير كمال مرجان والسفير أموس نامانغا نغونغي؛ ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في أنغولا، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، فضلا عن مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كيغالي، وبوجومبورا، وكمبالا، ولوساكا، وبريتوريا، وهراري، ودار السلام، وويندهوك.

وفيما يلي قائمة بالموظفين الحكوميين وغيرهم من الأشخاص الذين التقى معهم الفريق خلال ولايته. ولا تشمل هذه القائمة العديد من الأشخاص الآخرين الذين التقى بهم الفريق ورأوا من مصلحتهم عدم ذكر أسمائهم:

أنغولا

المسؤولون الحكوميون:

وزير الخارجية

وزير الدفاع

وزير الداخلية

وزير ونائب وزير الجيولوجيا والمناجم

وزير النفط

محافظ المصرف المركزي

نائب وزير التجارة

نائب وزير المالية

مدير شركة سونانغول

ممثلو الدول:

سفير البرتغال

سفيربلجيكا

سفير فرنسا

سفير المملكة المتحدة

سفير الولايات المتحدة الأمريكية

المنظمات الدولية

ممثل الأمين العام في أنغولا

جهات أخرى

رئيس ومدير عام شركة أنغولا للبيع (ASCORP)

بلجيكا

المسؤولون الحكوميون:

وزارة الخارجية

وزارة الشؤون الاقتصادية

جهات أخرى

رئيس اللجنة البرلمانية البلجيكية المعنية بالتحقيق في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية

مجلس أنتوورب الأعلى للماس

جامعة أنتوورب

دائرة معلومات السلام الدولي

بوروندي

المسؤولون الحكوميون

فخامة الرئيس بيير بويويا

معالي نائب الرئيس دوميتيين ندايزيي

وزير الخارجية

وزير الدفاع

وزير التجارة والصناعة

وزير الطاقة والمناجم

وزير المالية

إدارة الجمارك

مصرف جمهورية بوروندي

ممثلو الدول

سفارة بلجيكا

سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

المنظمات الدولية

ممثل الأمين العام في بوروندي

رؤساء وكالات الأمم المتحدة

البنك الدولي

جهات أخرى

جمعية المصارف التجارية

الوكالات التجارية لاستغلال مناجم بوروندي (COMEBU)

شركة بوروندي للمناجم (BUMINCO)

لجنة الإنقاذ الدولية

جمهورية أفريقيا الوسطى

المسؤولون الحكوميون

وزارة المعادن والطاقة والطاقة المائية

المصرف المركزي لدول وسط أفريقيا

مكتب تنظيم تسويق المنتجات الزراعية ومراقبتها

ممثلو الدول

سفارة فرنسا

سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية

القنصل الفخري لبلجيكا

الاتحاد الأوروبي

المنظمات الدولية

ممثل الأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

جمهورية الكونغو الديمقراطية

المسؤولون الحكوميون

فخامة السيد جوزيف كابيلا

وزير الخارجية

الوزير لدى الرئاسة

وزير الأمن الوطني والنظام العام

الوزير المنتدب لشؤون الدفاع

وزير الاقتصاد والمالية والميزانية

وزير العدل

وزير التخطيط وإعادة البناء

وزير الزراعة

وزير الصحة

وزير البيئة والسياحة

وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

وزير النقل والاتصالات

وزير ونائب وزير المناجم والطاقة الهدروكاربونية

مكتب الجمارك والرسوم

ممثلو الدول

سفير أنغولا

سفير بلجيكا

سفير ناميبيا

سفير المملكة المتحدة

سفارة فرنسا

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

المنظمات الدولية

الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية

قائد ورئيس أركان القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في الكونغو

اللواء شينغومبي، قائد فريق العمليات التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

المنسق المقيم ونائب المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجهات الأخرى

السيد جان بيير بيمبا، حركة تحرير الكونغو/جبهة التحرير الكونغولية

مصرف التجارة والتنمية

لجنة الخبراء الوطنيين في مجال النهب والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات

الشركة العامة للاستيراد والتصدير (COMIEX)

شركة كوسلغ

خدمات الإغاثة الكاثوليكية

مجموعة فوريست

الجماعة القانونية الدولية المعنية بحقوق الإنسان

شركة كابابانكولا للمناجم

شركة كيسينغ للمنغنيز

منظمة أكسفام – المملكة المتحدة

شركة سنغامين

شركة سوسيبو

شركة سوديميكو

فرنسا

وزارة الخارجية

كينيا

المسؤولون الحكوميون

وزير الخارجية

ديوان الرئيس

وزارة المالية والتخطيط

وزارة التجارة والصناعة

وزارة النقل والاتصالات

وزارة البيئة والموارد الطبيعية

وزارة الدفاع

شعبة الجمارك والرسوم

إدارة الموانئ، ميناء مومباسا

شعبة الجمارك، ميناء مومباسا

ممثلو الدول

سفير بلجيكا

سفير الصين

سفير فرنسا

سفير رواندا

سفير سويسرا

سفير تايلند

سفير الولايات المتحدة الأمريكية

المفوض السامي لجمهورية تنزانيا المتحدة

المفوض السامي لزامبيا

المفوض السامي لأوغندا

سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية

سفارة ألمانيا

سفارة هولندا

سفارة السودان

مكتب المفوض السامي لجنوب أفريقيا

مكتب المفوض السامي للمملكة المتحدة

رئيس وفد المفوضية الأوروبية

ناميبيا

المسؤولون الحكوميون

فخامة الرئيس سام نجوما

وزير ونائب وزير الخارجية

وزير الدفاع

وزير التجارة والصناعة

وزير التعدين والطاقة

الأمين الدائم للجنة التخطيط القومي

مكتب الرئيس

ممثلو الدول

المفوض السامي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

سفير فرنسا

رئيس وفد المفوضية الأوروبية

المنظمات الدولية

المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

جهات أخرى

شركة ٢٦ آب/أغسطس القابضة

جهات أخرى

الوكالات التجارية لتصدير الماس

جمهورية الكونغو

المسؤولون الحكوميون

إدارة الجمارك

ممثلو الدول

سفارة بلجيكا

سفارة فرنسا

سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية

الاتحاد الأوروبي

رواندا

ممثلون حكوميون

فخامة الرئيس بول كاغامي

مكتب الرئيس. المبعوث الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي

نائب رئيس الأركان لجيش رواندا الوطني

وزير التجارة

وزير الطاقة والمياه والموارد الطبيعية

الأمين الدائم لوزارة الخارجية

الأمين الدائم لوزارة المالية

الأمين الدائم لوزارة الدفاع

وزارة العدل

البنك الوطني لرواندا

هيئة الإيرادات الرواندية

المخازن العمومية لرواندا

ممثلو دول

سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

سفارة بلجيكا

سفارة كندا

سفارة فرنسا

سفارة ألمانيا

سفارة هولندا

سفارة جنوب أفريقيا

سفارة سويسرا

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

المنظمات الدولية

البنك الدولي

رؤساء وكالات الأمم المتحدة

جهات أخرى

اتحاد القطاع الخاص الرواندي

اتحاد مفوضي التخليص الجمركي

مصرف التجارة والتنمية والصناعة

رابطة المصرفيين الروانديين

البنك التجاري لرواندا

بنك كيغالي

"أجنحة النسر للموارد"

شركة رواندا للمعادن المحدودة

الشركة العامة للبحوث ولاستغلال المعادن المحدودة

جنوب أفريقيا

مسؤولون حكوميون

وزارة الخارجية

المقيِّم الحكومي للماس

ممثلو دول

سفارة بلجيكا

سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية

سفارة فرنسا

المنظمات الدولية

رؤساء وكالات الأمم المتحدة

جهات أخرى

معهد الدراسات الاستراتيجية

الشركة الأنغلوأمريكية

أوغندا

مسؤولون حكوميون

فخامة الرئيس يوري موسيفيني

وزير الخارجية

وزير الدفاع

وزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

وزير الزراعة

وزير السياحة والتجارة والصناعة

وزير الدولة للتنمية المعدنية

وزير الدولة للبيئة

اللواء جيمس كازيني

المقدم نوبل مايو مبو

ممثلو دول

مكتب المفوض السامي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

سفارة فرنسا

المنظمات الدولية

الممثل المقيم للبنك الدولي

المممثل المقيم لصندوق النقد الدولي

جهات أخرى

اللواء (متقاعد) سليم صالح

مفوضية التحقيق الأوغندية

هيئة الإذاعة البريطانية

شرقي أفريقيا

الرقيب

الرؤية الجديدة

غابة دارا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

مسؤولون حكوميون

مكتب الشؤون الخارجية والكمنولث

دائرة الجمارك والمكوس

جهات أخرى

هيئة العفو الدولية

أفريكا كونفيدنشال

الشاهد العالمي

بريتش بتروليم

دوبيرز

الشركة الأنغلوأمريكية

الحقول المعدنية لأمريكا

منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع (أوكسفام)

منتجات هارت راين

جمهورية تنزانيا المتحدة

مسؤولون حكوميون

الأمين الدائم لوزارة الخارجية

الأمين الدائم لوزارة الدفاع

الأمين الدائم لوزارة الطاقة والمعادن

وزارة الصناعة والتجارة

وزارة الداخلية

محافظ مصرف تنزانيا

هيئة الموانئ التنزانية

الولايات المتحدة الأمريكية

البنك الدولي

صندوق النقد الدولي

زامبيا

مسؤولون حكوميون

فخامة الرئيس فريدريك شيلوبا

وزير الدفاع

وزير المالية والتنمية الاقتصادية

وزير التجارة والتبادل التجاري والصناعة

وزير الدولة للشؤون الرئاسية

الأمين الدائم لوزارة الخارجية

الأمين الدائم لوزارة التعدين والتنمية المعدنية

ممثلو دول

سفير الولايات المتحدة الأمريكية

سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية

سفارة فرنسا

المنظمات الدولية

الأمين العام للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

منسق شؤون التعدين للاتحاد الإنمائي لدول أفريقيا الجنوبية

جهات أخرى

الشبكة الأفريقية (أفرونيت)

زمبابوي

مسؤولون حكوميون

فخامة الرئيس روبرت موغابي

وزير التعدين والطاقة

وزير النقل والاتصالات

وزير البيئة

الأمين الدائم لوزارة الخارجية

قائد الجيش

ممثلون دوليون

سفارة بلجيكا

سفارة فرنسا

المنظمات الدولية

المنسق المقيم للأمم المتحدة

جهات أخرى

اتحاد المزارعين التجاريين

الصناعات الدفاعية لزمبابوي

المرفق الثاني

المختصرات

(لا ينطبق على النص العربي)